ALINORM 08/31/9D A

April 2008

# هيئـــــة الدستـــــــور الغـذائـــــي

منظمة الأغذية والزراعة للأمـم المتحدة

منظمـة الصحـــــة العالمية

JOINT OFFICE: Viale delle Terme di Caracalla 00153 ROME Tel: 39 06 57051 www.codexalimentarius.net Email: codex@fao.org Facsimile: 39 06 5705 4593

**البند 12 من جدول الأعمال**

برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية

هيئة الدستور الغذائي

***الدورة الحادية والثلاثون***

***مركز جنيف الدولي للمؤتمرات، جنيف، (سويسرا)،***

***30 يونيو/حزيران – 4 يوليو/تموز 2008***

## المسائل الناشئة عن تقارير الهيئة واللجان وفرق المهام التابعة للدستور الغذائي

**المسائل الناشئة حتى 15 مارس/آذار 2008**

## أولا – المسائل التي يجدر بالهيئة اتخاذ إجراءات بشأنها

<u>الدورة التاسعة والعشرون لهيئة الدستور الغذائي</u>

**العمل المستقبلي الخاص بعلف الحيوانات[1]**

1– اتفقت الهيئة في دورتها التاسعة والعشرين على أن تُرجئ حتى عام 2008 مناقشتها بشأن توقيت وعمل فريق المهام المستقبلية المعني بعلف الحيوانات. واتفقت أيضاً على أن تصدر بعد الدورة الثلاثين للهيئة في عام 2007 رسالة دورية تطلب فيها اقتراحات من أجل العمل الجديد الخاص بالدستور الغذائي، يفضّل أن تكون على شكل وثائق

1 الفقرات 170- 174 من الوثيقة ALINORM 06/29/41

مشروعات، ومعلومات عن التجربة الوطنية في تنفيذ مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، وذلك للتمكين من مواصلة النظر في المسألة في الدورة الحادية والثلاثين للهيئة.

2– وفي يوليو/تموز 2007، صدرت رسالة دورية[2] لطلب اقتراحات من أجل عمل الدستور الغذائي مستقبلاً بشأن علف الحيوانات، ولطلب معلومات عن الممارسة الوطنية في تنفيذ مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات.

3– وقد وردت تعليقات من كندا، والجمهورية التشيكية، والجماعة الأوروبية، وإيران، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي لصناعة العلف، والاتحاد الدولي لصحة الحيوان، والاتحاد الدولي لصناعة العلف. وتُعرض هذه التعليقات في ملحق هذه الوثيقة.

4– ومطلوب بهذا من الهيئة أن تحدد، على ضوء التعليقات الواردة، ما إذا كانت الضرورة تقتضي القيام بعمل جديد في مجال علف الحيوانات.

## الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية

### استخدام نظام المعالجة باللاكتوبيروكسيداز للألبان ومنتجات الألبان في التجارة الدولية[3]

5– اعتمدت الهيئة في دورتها التاسعة عشرة الخطوط التوجيهية بشأن استخدام نظام المعالجة باللاكتوبيروكسيداز للألبان ومنتجات الألبان في التجارة الدولية (CAC/GL 13-1991) عند الخطوة 8 **واتفقت على التشديد** على أن ذلك النظام ينبغي ألا يُستخدم في حالة المنتجات الموجهة إلى التجارة الدولية وينبغي ألا يُستخدم أبدا كبديل عن التبريد.

6– واعتمدت الهيئة في دورتها السابعة والعشرين مشروع مدونة الممارسات للألبان ومنتجات الألبان عند الخطوة 8 بعد تعديلها لإضافة النص التالي في نهاية الحاشية 9 في المرفق الثاني لمشروع المدونة: "ستُعيد لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية دراسة استخدام نظام المعالجة باللاكتوبيروكسيداز للألبان ومنتجاتها في التجارة الدولية إثر انتهاء فريق خبراء من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من دراسة البيانات المتوافرة، وبالنظر إلى تقرير فريق خبراء المعالجة باللاكتوبيروكسيداز لدى منظمة الأغذية والزراعة عن المخاطر والمنافع المحتملة لنظام المعالجة باللاكتوبيروكسيداز. وبعدئذ ستستعرض اللجنة المسألة في عام 2006."[4]

7– وقد عاودت اللجنة في دورتها الثامنة والثلاثين دراسة المسألة استنادا إلى استنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن المنافع والمخاطر المحتملة لنظام معالجة الألبان باللاكتوبيروكسيداز من أجل حفظ اللبن الخام. بيد أن اللجنة، مشيرة إلى عدم وجود توافق في الآراء بشأن إزالة

2 الوثيقة CL 2007/19-CAC

3 الفقرات 173–180 من الوثيقة ALINORM 08/31/13.

4 الفقرتان 45 و 46 من الوثيقة ALINORM 04/27/41.

القيد المفروض على استخدام نظام معالجة الألبان باللاكتوبيروكسيداز بالنسبة إلى الألبان ومنتجات الألبان، قررت إحالة هذا الموضوع إلى الهيئة لكي تقدم توجيهاتها بشأن سُبُل المضي قُدُما.

8- واتفقت الهيئة في دورتها الثلاثين، بالنظر إلى تباين الآراء وعدم وجود توافق في الآراء، على أن تعيد الموضوع إلى اللجنة وأن تطلب، برسالة دورية، تعليقات من الحكومات من شأنها تيسير تحديد المعلومات الإضافية المتعلقة بالمخاطر المحتملة فيما يتعلق بنظام المعالجة باللاكتوبيروكسيداز، كي تنظر فيها اللجنة.

9- واتفقت اللجنة على إعلام الهيئة بأنها أجرت مزيداً من النظر في المعلومات الجديدة، ولكنها لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إزالة القيد. بيد أن اللجنة أشارت إلى قيمة النظام، لا سيما في البلدان النامية وفي البلدان التي لا يُتاح فيها استخدام التبريد لأسباب تقنية وجغرافية واقتصادية و/أو عملية. ولذا فقد طلبت اللجنة أن تنظر الهيئة في توضيح البيان المتعلق بتقييد استعمال نظام المعالجة باللاكتوبيروكسيداز لكي توضح أن استخدام ذلك النظام في حالة الألبان في التجارة الدولية لا يمنع بأي حال استخدام النظام من جانب البلدان على المستوى القطري.

10- والهيئة مدعوّة بهذا إلى النظر في طلب لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية توضيح البيان المتعلق بتقييد استعمال نظام المعالجة باللاكتوبيروكسيداز، وتوضيح أن القيد المفروض على استخدام ذلك النظام في حالة الألبان في التجارة الدولية لا يمنع بأي حال استخدام النظام من جانب البلدان على المستوى القطري.

## ثانيا – مسائل لعلم الهيئة

### الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013 لهيئة الدستور الغذائي

11- استعرضت عدة لجان الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013 التي اعتمدتها الهيئة في دورتها الثلاثين، لا سيما الأنشطة الهامة الواردة في الجزء الثاني "المجالات البرنامجية والأنشطة المخططة للفترة 2008–2013"، وقدمت تعليقات و/أو ملاحظات على النحو التالي.

### *الدورة السابعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية*[5]

12- لفتت اللجنة الانتباه إلى الأنشطة 1–1 و 1–6 و 2–2 و 2–3 و 3–3 الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013، التي حددت لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية باعتبارها أحد الأطراف المسؤولة عن التنفيذ.

13- وفيما يتعلق بالنشاط 3–3، أشارت اللجنة إلى أن هذا النشاط يتطلب الانتهاء من عملية صنع القرارات وتحديد الأولويات في موعد أقصاه عام 2008 واتفقت على أن تحيل إلى اللجنة التنفيذية وإلى الهيئة نتائج مناقشتها في

5 الفقرة 9 من الوثيقة ALINORM 08/31/31.

إطار البند 8 من جدول الأعمال "قائمة أولويات العقاقير البيطرية التي تتطلب تقييماً أو إعادة تقييم"[6] والبند 10 من جدول الأعمال "ورقة مناقشة بشأن موضوعات وخيارات إدارة المخاطر من أجل لجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية".[7]

***الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية[8]***

14- أشارت اللجنة إلى أن المهام المسندة من الهيئة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013 لهيئة الدستور الغذائي، من قبيل استعراض وتطوير مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة لسلامة الأغذية، تمثّل عملاً جارياً؛ أو أن إعداد معايير لعملية صنع القرارات وتحديد الأولويات خاصة باللجنة قد أُنجزت بنجاح وأن تلك المعايير تستخدمها عملياً لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية، وأن النشاط 2–2، استعراض مبادئ تحليل المخاطر، يلزم إنجازه في موعد أقصاه عام 2013.

***الدورة التاسعة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة[9]***

15- أشارت اللجنة إلى أن المهام المسندة من الهيئة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013 لهيئة الدستور الغذائي، من قبيل استعراض وتطوير مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة لسلامة الأغذية، تمثّل عملاً جارياً، وأن النشاط 2–2، استعراض مبادئ تحليل المخاطر، سيُبحث في البند 7 عند النظر في تفصيل عملية تطبيق مبادئ تحليل المخاطر من جانب اللجنة المعنية بالتغذية والأغذية للاستخدامات التغذوية الخاصة.

***الدورة السادسة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها[10]***

16- أشارت اللجنة إلى أن الهيئة قد اعتمدت الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013 وأن النشاطات 1–4 و 2–5 و 3–3 ذات أهمية لعمل اللجنة.

***الدورة الثامنة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان[11]***

17- أشارت اللجنة إلى أن النشاطات 1–1 و 1–2 و 2–5 و 3–3 و 4–1 و 5–5 و 5–6 الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2008–2013 حددت لجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان باعتبارها أحد الأطراف المسؤولة عن التنفيذ.

---

6 الفقرات 83–94 والمرفق السابع من الوثيقة ALINORM 08/31/31.

7 الفقرات 127–136 من الوثيقة ALINORM 08/31/31.

8 الفقرة 8 من الوثيقة ALINORM 08/31/13.

9 الفقرة 8 من الوثيقة ALINORM 08/31/26.

10 الفقرة 7 من الوثيقة ALINORM 08/31/30.

11 الفقرة 9 من الوثيقة ALINORM 08/31/11.

***الدورة التاسعة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعني بالأسماك والمنتجات السمكية[12]***

18- أشارت اللجنة إلى النشاطات 1-1 و 1-2 و 2-5 و 3-3 و 4-1 و 5-5 و 5-6 الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013، وأشارت على وجه الخصوص إلى أن المهام المسندة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية، من قبيل استعراض وتطوير مواصفات الدستور الغذائي والنصوص ذات الصلة لسلامة الأغذية ولجودة الأغذية، تمثل عملاً جارياً.

***الدورة التاسعة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والعاينة[13]***

19- أشارت اللجنة إلى أن النشاطات 1-4 و 2-5 و 3-3 و 4-1 و 5-5 و 5-6 الواردة في الخطة الاستراتيجية للفترة 2008-2013 ذات أهمية محددة للجنة.

<u>استعراض هيكل لجان الدستور الغذائي وولايات لجان وفرق مهام الدستور الغذائي</u>

20- نظرت الهيئة في دورتها الثلاثين في 11 اقتراحاً على النحو الوارد في الرسالة الدورية CL 2006/29-CAC. والهيئة:

- اتفقت على أن تدعو لجان الدستور الغذائي إلى النظر في اعتماد فترة فاصلة أطول بين الدورات على أساس أن توضع عندئذ آلية مهيكلة وفعالة للعمل فيما بين الدورات وفقاً للخطوط التوجيهية المتعلقة بجماعات العمل المادي وبجماعات العمل الإلكتروني (*الاقتراح 3* (الفترة الفاصلة بين الاجتماعات))[14]؛

- واتفقت على وجوب إبقاء مدة أي دورة للدستور الغذائي في حدود سبعة أيام، بما يشمل اجتماعات جماعات العمل قبل الدورة، إن وجدت، من أجل الإبقاء على وقائع الاجتماعات مركّزة تركيزاً جيداً، وضمان الشفافية، وتيسير المشاركة الفعالة من جانب الأعضاء، على أساس وجوب السماح بهامش ما من المرونة، تبعاً لعبء العمل الخاص بكل جهاز من الأجهزة الفرعية (*الاقتراح 4* (مدة الاجتماعات))[15].

12 الوثيقة ALINORM 08/31/18، الفقرتان 10 و 11

13 الوثيقة ALINORM 08/31/23، الفقرة 7

14 الوثيقة ALINORM 07/30/REP، الفقرات 151-154

15 الفقرة 155 من الوثيقة ALINORM 07/30/REP.

21– وقد نظرت لجان عديدة في قرارات الهيئة هذه على النحو التالي.

***الدورة السابعة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية[16]***

22– أشارت اللجنة إلى أن القرار الذي اتخذته الهيئة بشأن الاقتراح 3 (الفترة الفاصلة بين الاجتماعات) والاقتراح 4 (مدة الاجتماعات) سيؤخذ في الاعتبار عند النظر في البند 12 من جدول الأعمال "موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة".

***الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية[17]***

23– قبلت اللجنة اقتراح الرئيس واتفقت على أن تعقد، إذا أبقت اللجنة على خمسة بنود أساسية في جدول أعمالها، اجتماعات لمدة خمسة أيام بدلاً من ستة أيام.

***الدورة السادسة عشرة للجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها[18]***

24– ناقشت اللجنة بإيجاز إمكانية اعتماد فترة فاصلة أطول بين الاجتماعات. وأشارت اللجنة إلى أنها عملت في إطار الترتيبات الحالية بكفاءة وفعالية منذ إنشائها. وأعرب بعض الوفود عن القلق من أن تؤدي الفترة الفاصلة الأطول إلى تكاثر جماعات العمل الفعلية التي قد يكون من الصعب حضورها لا سيما من جانب وفود من البلدان النامية. وأوضح وفد استراليا، باعتبارها البلد المضيف للجنة، أن الترتيبات الحالية أنسب لضمان تمويل الحكومة للاجتماعات. واتفقت اللجنة على أن تختتم هذه المناقشة في إطار البند 10 من جدول الأعمال (موعد ومكان انعقاد الدورة القادمة) على أساس عبء عملها.

***الدورة الثامنة والعشرون للجنة الدستور الغذائي المعنية بالأسماك ومنتجات الأسماك[19]***

25 – واعتبرت اللجنة أن وتيرة ومدد انعقاد دورات هذه اللجنة ملائمة في الوقت الراهن

***الدورة التاسعة للجنة الدستور الغذائي المعنية بالألبان ومنتجات الألبان[20]***

26– أكدت اللجنة أن الفترة الفاصلة بين الاجتماعات مناسبة وأن الدورة المقبلة ستُعقد على امتداد 5 أيام سيسبقها يومان من أجل جماعات العمل المادي التي تُنشأ.

16 الفقرة 12 من الوثيقة ALINORM 08/31/31
17 الفقرة 11 من الوثيقة ALINORM 08/31/13
18 الفقرة 8 من الوثيقة ALINORM 08/31/30
19 الفقرة 11 من الوثيقة ALINORM 08/31/11
20 الفقرة 178 من الوثيقة ALINORM 08/31/18

الملحق

**التعليقات الواردة استجابة للرسالة الدورية CL 2007/19-CAC:**

**"طلب تقديم اقتراحات للعمل المستقبلي للدستور الغذائي بشأن علف الحيوانات ومعلومات عن التجربة الوطنية في تنفيذ *مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات* (CAC/RCP 58-2004)"**

**كندا**

يسر كندا أن تقدم التعليقات التالية استجابة للرسالة الدورية CL 2007/19-CAC:

فيما يتعلق بالمعلومات عن التجربة الوطنية في تنفيذ مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، فإن كثرة من العناصر التي تتضمنها المدونة كانت تشملها بالفعل تشريعات كندية قائمة عند اعتمادها. ومنذ ذلك الحين تعمل كندا على تحديث برامجها الخاصة بمراقبة علف الحيوانات من أجل زيادة تحسين صحة الإنسان وسلامة الأغذية.

ولقد كان أهم تغيير حدث حتى الآن هو إدخال تحسينات في 12 يوليو/تموز 2007 على الحظر الذي فرضته كندا على العلف الاجتراري عام 1997. والمقصود بتحسين ضوابط حظر العلف من أجل مكافحة مرض جنون البقر هو استئصال ذلك المرض من كندا بسرعة أكبر ويتضمن حظر استخدام مواد تنطوي على خطورة محددة، (هي الأنسجة التي يتركز فيها مرض جنون البقر) في جميع أعلاف الحيوانات، وأغذية الحيوانات الأليفة، والأسمدة، ووضع شروط من أجل إجراءات الاسترجاع.

ولتحسين الإدارة العامة للعقاقير البيطرية في صناعة العلف، تقوم كندا حالياً بصياغة لوائح للعلف المعالج طبياً. وهذه اللوائح هي مجموعة من ممارسات تصنيع جيدة تستند إلى نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة من أجل صُنع أعلاف معالجة طبياً، وهي مجموعة ستطبّق على جميع عمليات صنع العلف المُعالج طبياً. وتشمل اللائحة ضوابط التصنيع الواردة في مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، مع بعض التدابير الإضافية لمراعاة المتطلبات الكندية.

وتعمل كندا أيضاً مع صناعة العلف التجارية على تطبيق مبادئ نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة في صنع العلف. وقد أعدت كندا نموذجاً عاماً لذلك النظام وما تقتضيه الضرورة من برامج لازمة، استناداً إلى *نظام الدستور الغذائي لتحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة والخطوط التوجيهية لتطبيقه* (ملحق المدونة الدولية للممارسات – المبادئ العامة لنظافة الأغذية، CAC/RCP 1-1969، التنقيح 4 (2003))، وتُجري حالياً تقييماً لبروتوكول لمراجعة طرف ثالث لصناعة العلف.

وفيما يتعلق بالعمل المستقبلي للدستور الغذائي بشأن علف الحيوانات، تُقر كندا بالعمل الذي اضطلع به اجتماع خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بأثر علف الحيوانات على سلامة الأغذية. وتؤيد كندا النظر بعناية في توصيات الاجتماع كنقطة أولية للنقاش من أجل تحديد ما إذا كان يلزم عمل جديد وما إذا كان الدستور الغذائي هو المنتدى المناسب للقيام بهذا العمل. وفي حالة وجود توافق في الآراء على إنشاء فرقة مهام جديدة معنية بعلف الحيوانات، سيلزم إعداد ولاية واختصاصات واضحة للغاية.

**الجمهورية التشيكية**

عند بلورة موقف بشأن طلب هيئة الدستور الغذائي، طُلبت مواد أساسية من السلطات المختصة في مجال العلف وتغذية الحيوانات (الإدارة البيطرية الحكومية، والمعهد المركزي للإشراف والاختبار في مجال الزراعة)، وكذلك من المؤسسات العلمية والجامعات. وقد استندت الاقتراحات الداعية إلى زيادة تعميق النشاطات في مجال إنتاج العلف وسلامته إلى **تقرير اجتماع خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية "أثر علف الحيوانات على سلامة الأغذية"** (المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، 8–12 أكتوبر/تشرين الأول 2007).

ويتضمن موقف وزارة الزراعة بخصوص رسالة **الدستور الغذائي الدورية CAC-19/2007 CL ما يلي:**

(ألف) تجربة تطبيق مبادئ الممارسات الجيدة في تغذية الحيوانات في الجمهورية التشيكية في الفترة الزمنية السابقة،

(باء) نتائج رصد المواد التي تنطوي على خطورة في العلف والتحقق من مواد العلف التي تُنتجها التكنولوجيات الجديدة،

(جيم) اقتراحات تدعو إلى تركيز النشاطات المتعلقة بسلامة العلف وإلى تعميق مبادئ الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات CAC/RCP 54-2004.

**(ألف)**

لقد طبّقت الجمهورية التشيكية، باعتبارها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، مبادئ ممارسات التصنيع الجيدة المنصوص عليها في CAC/RCP 54-2004 عند الامتثال لمتطلبات لائحة البرلمان والمجلس الأوروبيين رقم 2005/183، التي تُحدد متطلبات نظافة العلف.

وفي الفترة الزمنية السابقة أُحيط منتجو العلف الصناعي علماً بمبادئ مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات واستخدام العلف في تغذية الحيوانات المنتجة للأغذية (CAC/RCP 54-2004). ونظّمت وزارة الزراعة، بالتعاون مع الغرفة الزراعية، ورابطة مزارعي القطاع الخاص، والرابطة التشيكية الموراڤية لمنظمات الإمداد والشراء الزراعية، ومع أخصائيين من معاهد بحوث عديدة، عدة أحداث تدريبية أحاطت المزارعين والمنتجين علماً بمبادئ

الممارسات الجيدة بشأن تغذية الحيوانات، وممارسات التصنيع الجيدة، ونظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة، من أجل إنتاج العلف المركّب والمخاليط المعدة سلفاً.

وفي عام 2007، نُشر بدعم من وزارة الزراعة دليل كبير عن ممارسات التصنيع الجيدة ونظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة من أجل إنتاج العلف المركّب والمخاليط المعدة سلفاً (مدونة التصنيع الجيد والممارسات النظيفة لصنّاع المخاليط المعدة سلفاً ومواد العلف المركّبة)، فضلاً عن دليل لممارسات التصنيع والتوزيع الجيدين في مجال صنع وتوزيع مواد العلف المعالجة طبياً، أعدته الرابطة التشيكية – الموافية لمنظمات الإمداد والشراء الزراعية (وهي عضو في الاتحاد الأوروبي لصنّاع العلف) – وتوجد النسخة الانجليزية على الموقع الإلكتروني www.cmsozzn.cz. وبالتعاون بين وزارة الزراعة والغرفة الزراعية ومعهد بحوث الإنتاج الحيواني، نُشر أيضاً دليل عن الممارسات الجيدة بشأن التغذية وتربية الحيوانات في المزارع. وتستند هذه الأدلة جميعها إلى المبادئ المجسّدة في CAC/RCP 54-2004، التي نُشرت على موقع وزارة الزراعة الإلكتروني.

**(باء)**

تمتثل الجمهورية التشيكية امتثالاً تاماً لتشريعات الهيئة الأوروبية التي تنص على حدود لمحتويات المواد غير المستحسنة في العلف، وتورد قائمة بالعناصر المحظور تداولها واستخدامها في تغذية الحيوانات (توجيه البرلمان والمجلس الأوروبيين 2002/32/EC بشأن المواد غير المستحسنة في علف الحيوان وقرار الهيئة 2004/217/EC). وطبقاً لتوصيات الهيئة، ترصد السلطات المختصة – وهي الإدارة البيطرية الحكومية والمعهد المركزي للإشراف والاختبار في مجال الزراعة – احتمال وجود محتوى من المواد غير المستحسنة في العلف يتجاوز الحد المقرر، والمواد المضافة المحظورة غير المرخص بها (ومنها مثلاً المضادات الحيوية)، والمواد المحظورة، التي تشمل أيضاً بروتينات حيوانية محظورة. ويركز الرصد في المقام الأول على المواد والمنتجات التي تمثّل أكبر خطر محتمل في الجمهورية التشيكية أو فيما يتعلق بالعلف المستورد من بلدان ثالثة (خطر وجود الأفلاتوكسين، والكادميوم، والميلامين، وإلى ما إلى ذلك). وفي حالة اكتشاف وجود خطر، يُستخدم نظام الانذار السريع للأغذية والأعلاف داخل الاتحاد الأوروبي.

ويوجد على الموقع الإلكتروني الرسمي للإدارة البيطرية الحكومية للجمهورية التشيكية www.svscr.cz النتائج والتقييم السنويان لعمليات فحص العلف للتأكد من خلوه من المخلفات والملوثات، التي تقوم بها الإدارة البيطرية الحكومية في برنامج الرصد الوطني وفقاً لتوجيه المجلس الأوروبي 96/23/EC.

وفي برنامج الرصد وبواسطة الضوابط الرسمية، يدرس المعهد المركزي للإشراف والاختبار في مجال الزراعة وجود ديوكسينات ديبينزو – p، وديبينزو فوران، وبفينيلات متعددة الكلورة وذات أثر ديوكسيني، وميكوتوكسينات، ومعادن ثقيلة، ومبيدات آفات عضوية الكلور في العلف. وعلاوة على ذلك، يدرس المعهد وجود مواد محظورة وغير مستحسنة. وترد في الجدول أدناه نتائج تلك الدراسات التي جرت في عامي 2006 و 2007:

| البارامتر | 2006 | | 2007 | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد العينات | عدد العينات غير المتثلة | عدد العينات | عدد العينات غير المتثلة |
| البروتينات الحيوانية المصنّعة | 255 | 2 | 255 | 2 |
| المعادن الثقيلة (As, Pb, Cd, Hg, F) | 80 | 1 | 80 | 0 |
| الملوثات العضوية الثابتة | 25 | 0 | 26 | 0 |
| الديوكسينات والبيفينيلات المتعددة الكلورة | 50 | 4 | 60 | 2 |
| الميكوتوكسينات + | 200 | 0 | 42 | 0 |
| المحتويات من الزنك والنحاس في علف الخنازير المركب | 50 | 4 | 50 | 2 |
| التلوث المتناقل ومحفزّات النمو المحظورة | 261 | 1 | 272 | 2 |
| **المجموع** | **921** | **10** | **785** | **6** |

+ تركّز في المقام الأول رصد وجود ميكوتوكسينات مختارة في العلف على التأكد من عدم وجود توكسينات T-2 و HT-2 في مواد العلف لدى صنّاع العلف المركّب وفي محاصيل شتى (العلف الأخضر المحفوظ، والدريس) في الإنتاج الأوّلي. ولعدم النص على حدود قصوى حتى الآن لتوكسينات T-2 و HT-2، فإن القيّم المتحقق منها يكون القصد منها أساساً هو جمع بيانات. أما فيما يتعلق بالميكوتوكسينات الأخرى (الديوكسينفالينول، والزيرالينون، والفومينيسينات B1 و B2، والأوكراتوكسينات)، فقد حددت توصية الهيئة 2006/576/EC ما يُسمى "مستويات إجرائية".

**وبالنسبة لإنتاج الوقود الأحيائي في الجمهورية التشيكية**، يوجد ضغط **من أجل** استخدام **المنتجات الثانوية لذلك الإنتاج كمواد علف للماشية**. ومن بين المنتجات الثانوية في إنتاج زيت الديزل الأحيائي ***الغليسيرول***. وفي حالة احتمال وجود خطر استخدام هذا الغليسيرول في تغذية الماشية من الأبقار والحيوانات الوحيدة المعدة (كمصدر للطاقة)، أخذ المعهد عشر عينات من الغليسيرول من نباتات إنتاج زيت الديزل الأحيائي في الجمهورية التشيكية في أكتوبر/تشرين الأول 2007. وقد أظهر تحليل هذه العينات، الذي تركّز على المواد التي تنطوي على مخاطر — وهي الميثانول، والمعادن الثقيلة، والشوائب غير القابلة للذوبان، وإسترات حامض الأوليبك — أن تكوين المنتجات المشتقة من نباتات مختلفة ليست متوازنة وينطوي على مخاطر عالية نتيجة لارتفاع محتواة من الميثانول.

وفي عام 2008 سيُجري المعهد مزيداً من عمليات الفحص الموجّهة في مصانع إنتاج زيت الديزل الأحيائي، بهدف أخذ 40 عيّنة من الغليسيرول والتحقق من محتواها من المواد الخطرة.

ومن عناصر العلف الأخرى الناجمة عن إنتاج الوقود الأحيائي ***الستلوة المجففة*** **كمنتج ثانوي لإنتاج الإيثانول الأحيائي**.

وفي عام 2007 تحقق المعهد من هذه المنتجات في اختبارات مقارنة متكررة لأربع مجموعات في علف دجاج الشواء وبط الشواء. وقد تبيّن وجود الستلوة المجففة (وهي مادة جافة بنسبة 85٪، وبروتين بنسبة 25.1٪، ورماد بنسبة 3.19٪، وألياف بنسبة 14.1٪) في العلف المركّب على مستويات متدرجة، بحيث كانت المحتويات القصوى التي فُحصت تبلغ 15٪.

استنتاجات الاختبار البيولوجي باستخدام الستلوة المجففة:

(أ) في تجارب تغذية دجاج الشواء، تأكد أنه بإدخال الستلوة المجففة في العلف المركّب الاختباري لأفراخ الدجاج بنسبتي 3٪ و 6٪ وفي العلف المركّب الاختباري للدجاج المكتمل النمو بنسبتي 5٪ و 10٪، حدثت زيادة كبيرة إحصائياً في الوزن الحي في المجموعتين المراقبتين (المجموعة الثانية والمجموعة الثالثة)، برقم قياسي قدره 117 و 116.8. وأظهر إدخال الستلوة في العلف المركّب للفئة الأولى وللفئة الثانية ضمن المجموعة 4، بنسبتي 9٪ و 15٪، حدوث انخفاض في النمو وتحويل العلف. **واستنادا إلى هذه النتائج، فإن إدخال الستلوة المجففة يمكن التوصية به بوضوح في العلف المركب لدجاج الشواء بالنسبة التالية: في حالة أفراخ الدجاج (التي يبلغ عمرها 0–14 يوماً) 6٪ كحد أقصى، وفي حالة الدجاج المكتمل النمو (التي يبلغ عمرها 15–35 يوماً) 10٪ كحد أقصى.**

(ب) وقد أظهرت اختبارات علف البط أن إدخال الستلوة المجففة في العلف المركّب لبط الشواء في المجموعة 3 أدى إلى زيادات كبيرة هامة إحصائياً في النمو، ولكن فقط في فئة البط الذي يبلغ عمره 0–28 يوماً، وفي المجموعة 4، ومع إدخال نسبة قدرها 15٪ من الستلوة المجففة حدثت أيضاً زيادة كبيرة في الوزن الحي، ولكن مرة أخرى في فئة البط الذي يبلغ عمره 0–28 يوماً فقط. وفي الفئات العمرية الأخرى للبط، تبيّن عدم وجود نتائج إحصائية هامة إيجابية أو سلبية، بصرف النظر عن نسبة الستلوة المجففة المستخدمة. ويمكن أن **نستقرئ منطقياً أن إدخال الستلوة المجففة بحد أقصى قدره 15٪ يمكن التوصية به**، مع زيادة التأكد من نتائج هذا الاختبار. وتميل كفاءة إنتاج العلف المركب إلى التناقص مع تزايد نسبة الستلوة.

(ج) وفي شهر يونيو/حزيران المقبل، سيكتمل الاختبار المقارن باستخدام الستلوة المجففة في العلف المركّب لدجاجات الفقس، وهو اختبار جارٍ حالياً.

**(جيم)**

**1 – اقتراحات من أجل محور تركيز مزيد من النشاطات المتعلقة بسلامة العلف**

(أ) مخاطر التلوث

تحتوي مواد العلف على عدد من الملوثات والتوكسينات من نشاطات الإنسان ومن المصادر الطبيعية. ومن المهم تقييم أهمية المعادن الثقيلة، والنيوكليدات المشعّة، والميكوتوكسينات، والتوكسينات النباتية، والمضادات الحيوية، والمواد المُمرضة الميكروبيولوجية الموجودة في منتجات الحبوب، والعلف المركّب الكامل، وفي مختلف المحاصيل. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أثرها على الإنتاج الحيواني وعلى سلامة المنتجات ذات المصدر الحيواني.

فعلى سبيل المثال، يمكن أن نستخدم في تقدير انتقال المواد الكيميائية من العلف إلى المنتجات الحيوانية عامل انتقال لتقدير المخاطر. وينبغي أن يكون تقدير المخاطر عملية مكونة من ثلاث مراحل:

(1) ينبغي أن تستند إلى *المعرفة النظرية* التي تحصل عليها المؤسسات العلمية واستناداً إلى هذا الأساس ينبغي تحديد مجموعة من المواد واستكمالها، وينبغي رصد منتجات العلف الجديدة. وانتقال الملوث نفسه إلى المنتجات الحيوانية ينبغي ألا يؤخذ وحده في الاعتبار، بل ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أيضاً انتقال الأيضيات المحتملة. وينبغي تحديد مجموعات الملوثات التي تنطوي على مخاطر وتعريفها (ومن ذلك مثلاً مبيدات الآفات، والهرمونات – الملينغسترول، والمضادات الحيوية – والأفرميكتينات، والتتراسيكلينات، والسلفاديمثوكسين، وما إلى ذلك، والنتروساميناتت، والمركبات الأخرى التي لا تنتمي إلى أي من المجموعات المحددة).

(2) المرحلة الثانية ستمثّلها *نتيجة رصد الملوثات في سلسلة الأغذية*، الذي تُجريه السلطات المختصة (في الجمهورية التشيكية: الإدارة البيطرية الحكومية، والمعهد المركزي للإشراف والاختبار في مجال الزراعة، و SZPI).

(3) أما المستوى الثالث فمن شأنه أن يشمل *تقدير المخاطر للبشر*.

وفي حالة تناول الماشية علفاً ملوثاً يُستحسن تقدير ماهية المخاطر التي ستنطوي عليها منتجات تلك الماشية بالنسبة إلى البشر. وبالنظر إلى أن المواد الحياتية الدخيلة لا تترسب بنفس المعدل في جميع الأنسجة، من الممكن إجراء تقدير "للعبء" في العضلات (اللحم)، والأحشاء (الكبد والكليتين وما إلى ذلك)، والدهن، واللبن (الكامل الدسم، والمنزوع القشدة)، والبيض.

وقد يكون *تقدير المخاطر* قاصراً نتيجة لعدم وجود معلومات هامة.

(ب) المخاطر التي تنطوي عليها مواد العلف التي تُنتجها التكنولوجيات الجديدة

وقد ذكر تقرير الخبراء "أثر علف الحيوانات على سلامة الأغذية" (صفحة 25 في النص الانجليزي) **الغليسيرول** (الغليسيرين) باعتباره المُنتج الثانوي لإنتاج الوقود الأحيائي. وهو، من حيث خواصه الكيميائية، كحول ثلاثي الهيدروكسيد. وهو يتولد بأكبر حجم باعتباره منتجاً ثانوياً لإنتاج إستر الميثيل (زيت الديزل الأحيائي، الوقود الأحيائي). ويتولّد حوالي 100 كيلوغرام من الغليسيرول الخام في إنتاج 000 1 كيلوغرام من زيت الديزل الأحيائي. ويتولد حوالي 40٪ من إنتاج العالم من الغليسيرول في إنتاج الوقود الأحيائي ومن المتوقع أن تزيد هذه النسبة بحلول عام 2010 بحيث تصبح 65٪، وذلك بالتناسب مع زيادة إنتاج إستر الميثيل. وهذه الاتجاهات في إنتاج الغليسيرول تؤدي إلى تزايد مشكلة زيادة استخدامه. فالإنتاج الحيواني يبدو أنه أحد مجالات الاستهلاك الواعدة، حيث يمكن استخدام الغليسيرول بحجم كبير كمادة علف جيدة مولّدة لطاقة عالية.

وفي الجمهورية التشيكية استُحدثت عملية تكنولوجية لتدارك أوجه القصور التكنولوجية الموجودة حالياً. وهذه العملية التكنولوجية محمية ببراءة اختراع تشيكية وقد قُدمت تطبيقات مشمولة ببراءة اختراع في سلوفاكيا وهنغاريا. وهذه العملية تبسّط وتعجّل، ضمن مزايا أخرى، عملية الإنتاج وتقلل من التكاليف نتيجة لنقل كمي لعامل هيدروكسيد

البوتاسيوم الحفاز من خليط تفاعلي إلى طبقة الغليسيرول، مع انخفاض استهلاك العامل الحفاز، وعدم وجود مياه عادمة تكنولوجية، والفصل السريع والكمي لإستر الميثيل في زيت الكانولا من طبقة الغليسيرين، والاستخدام الرشيد للميثانول، حيث يعود الميثانول غير المفعَّل إلى الإنتاج بدون إجراء أي معالجة أخرى.

ويجب إيلاء اهتمام لاحتمال وجود مرحلة استخدام الغليسيرين ولتوحيده قياسياً بالتالي من أجل استخدامه كمادة علف. ولذا سيكون من المفيد إدخال عملية محددة بدقة ومنسقة لإنتاج إستر الميثيل بحيث تستوفي مرحلة الغليسيرين الناشئة متطلبات الاستخدام في تغذية الحيوانات. ويجب إزالة مخاطر تلوث الغليسيرول بالميثانول المتخلف، لأنه يمثل المشكلة الرئيسية التي تعوق استخدامه كعلف.

وثمة أسئلة كثيرة تتعلق باستخدام الغليسيرول في تغذية الحيوانات، ينبغي أن تركز عليها بحوث مكثفة، مع الاهتمام بتقدير مخاطر مخلفات الميثانول في الغليسيرول من إنتاج زيت الديزل الأحيائي الذي يُستخدم في الأعلاف، أساساً فيما يتعلق بالأبقار الحلوب. ويجب إيجاد ردود لهذه الأسئلة بجملة وسائل من بينها إجراء اختبارات على الحيوانات تشمل تقدير المخاطر المباشرة وغير المباشرة (لمخلفات الميتابوليتات) التي قد يكون لها أثر ثانوي على صحة الحيوانات وعلى نوعية أو صحية أغذية الحيوانات.

وتتوقع الجمهورية التشيكية أن تتوافر في الفترة 2010–2011 نتائج الاختبارات البيولوجية الخاصة باستخدام الغليسيرول من إنتاج زيت الديزل الأحيائي في علف الخنازير والأبقار الحلوب، وذلك بالنظر إلى ما هو موجود حاليا من إمكانيات. وهذه الاختبارات ينبغي أن يجريها المعهد المركزي للإشراف والاختبار في مجال الزراعة.

**2 – اقتراحات لتعميق مبادئ الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات CAC/RCP 54-2004**

(أ) إدارة المخاطر التي ينطوي عليها استخدام مواد مضافة للعلف في تغذية الحيوانات

توجد حالياً مخاطر في الجمهورية التشيكية وكذلك في بعض الدول الأعضاء الأخرى وبلدان ثالثة في مجال تغذية الحيوانات من تزويد ما يسمى أعلافاً تكميلية بتركيزات عالية من مواد مضافة معينة بالغة الأهمية للإنتاج الأوّلي (للمزارعين). وهذه "الأعلاف التكميلية" هي عملية ذات طابع مماثل تقريباً لطابع المخاليط المعدة سلفاً. ويُشار إليها على أنها "المنطقة الرمادية". والتزويد بها كعلف تكميلي من أجل الإنتاج الأولي يتيحه عدم وجود معايير في تشريعات الهيئة الأوروبية يمكن أن تميزها عن المخاليط المعدة سلفاً. ومن ثم فإن المقاضاة القانونية (الجزاءات) بسبب هذه الإمدادات صعبة. وينبغي إيجاد حل للمسألة بواسطة لائحة جديدة للمفوضية الأوروبية لتسويق العلف يجري حالياً إعدادها. والمخاطر الحالية التي ينطوي عليها استخدام هذا "العلف" في الإنتاج الأولي لا تكمن فحسب في سهولة إمكانية إعطاء جرعة مفرطة وإمكانية الخلط غير المتجانس، بل تكمن أيضا في انتقال مواد مضافة معينة ستصبح عنصراً ملوّثاً غير مستحسن في نوع آخر من الحيوانات.

وينبغي أن يركّز تنقيح CAC/RCP 54-2004 التالي على هذه المسألة، بحيث يتسنى إدماج مبادئ إدارة المخاطر في هذا المجال في الممارسات الجيدة على المستوى القطري. وهذه الممارسات الجيدة بشأن الأعلاف ينبغي، من حيث الجوهر، أن تحل محل تطبيق مبادئ نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة في الإنتاج الأولي.

وتوجد في الجمهورية التشيكية مؤسسات علمية تساهم بمعارفها في بلورة مواد أساسية لإدارة المخاطر وإعداد الممارسات الجيدة، وتؤخذ أيضاً في الاعتبار نتائج الرصد الذي تقوم به السلطات المختصة.

(ب) خطر وجود مواد غير مستحسنة ومواد محظورة وميكوتوكسينات وبفينيلات متعددة الكلورة وملوثات مماثلة في العلف

وهذا المجال يعرَّف تفصيلاً بواسطة الحدود التي تعيّنها تشريعات الهيئة الأوروبية الواجبة الانطباق، التي تنتمي إليها برامج الرصد التي تضطلع بها الدول الأعضاء وتتابعها. وقد وُضعت أيضاً أحكام من أجل خفض المخاطر أو الحد منها وفقاً لتوصية الهيئة. وتشارك الجمهورية التشيكية فيها.

وفيما يتعلق بتطبيق CAC/RCP 54-2004 على المستوى العالمي، وبهدف التجارة الدولية في العلف، من المستحسن أساساً أن توصي المناطق الأقل تقدماً باعتماد الحدود المعيارية الواجبة التطبيق في الاتحاد الأوروبي والتي تنص عليها تشريعات الهيئة الأوروبية.

**الخلاصة:**

لقد استندت الجمهورية التشيكية في موقفها الذي بلورته على أساس طلب هيئة الدستور الغذائي الوارد في CL 2007/19-CAC إلى تقرير اجتماع فريق الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية الذي عُقد في أكتوبر/تشرين الأول 2007، فيما يتعلق بمسائل خفض ومنع المخاطر الناشئة عن العلف المخصص لاستخدام حيوانات الإنتاج الغذائي. فنحن نعتبر ذلك التقرير ذا فائدة عظيمة لكفالة سلامة السلسلة الغذائية ونعتبره أساساً للقيام بمزيد من العمل من جانب السلطات المختصة ومن جانب المؤسسات العلمية.

ومدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات CAC/RCP 54-2004 ينبغي زيادة تطويرها وزيادة تخصصها في أجزاء تكون مكمّلة للممارسات الجيدة بتحديد وإدارة المخاطر حيثما تنشأ، أساساً في الإنتاج الأوّلي للعلف. ومن المهم تقريب المتطلبات فيما يتعلق بالحدود القصوى لجميع المواد غير المستحسنة والملوِّثات في العلف من أجل ضمان ألا يحول وجودها دون التجارة الدولية في العلف. وينبغي أن ترد تلك المتطلبات في فصول جديدة مكمّلة للمدونة الحالية CAC/RCP 54-2004.

وختاماً، تشير الجمهورية التشيكية إلى أنها، باعتبارها دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي، تؤيد تعليقات الجماعة الأوروبية المقدّمة بوصفها رد الاتحاد الأوروبي على الرسالة الدورية للدستور الغذائي CL 2007/19-CAC.

**الجماعة الأوروبية**

**1 – معلومات أساسية**

هذه الوثيقة هي رد الجماعة الأوروبية على الرسالة الدورية للدستور الغذائي CL 2007/19-CAC التي تتضمن طلب تقديم اقتراحات للعمل المستقبلي للدستور الغذائي بشأن تغذية الحيوانات ومعلومات عن التجربة القطرية في تنفيذ مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات (CAC/RCP 54-2004) لكي يُنظر فيها في الدورة الحادية والثلاثين لهيئة الدستور الغذائي التي تُعقد في يوليو/تموز 2008. والموعد النهائي لتقديم التعليقات هو 31 مارس/آذار 2008.

والهدف من مواصفات الأغذية والنصوص الأخرى ذات الصلة المعتمدة من الدستور الغذائي هو حماية صحة المستهلك وضمان إتباع ممارسات عادلة في مجال تجارة الأغذية. فالسلسلة الغذائية يتزايد تعقّدها. ويجب أن يكون كل جزء من السلسلة قوياً كباقي الأجزاء الأخرى إذا كنّا نريد أن نحمي صحة الإنسان حماية كافية. ومن الجوهري تقدير ورصد المخاطر على صحة الإنسان المرتبطة باستخدام عناصر مختلفة في العلف وكذلك تلك المرتبطة بممارسات تصنيع العلف وإنتاجه والاتجار به.

وحالات الذعر والحوادث الغذائية المرتبطة بالمنتجات ذات المصدر الحيواني، لا سيما تلك الناشئة عن علف الحيوانات، تدلل جميعها على أن معايير الدستور الغذائي ينبغي أن تتبع نهجاً شاملاً طيلة السلسلة الغذائية. والعلف عنصر هام في السلسلة الغذائية، وتلزم معالجته على نفس المستوى الذي تُعالج به أي عناصر أخرى. ويجب النظر على نحو كامل في سلامة الأغذية ذات المصدر الحيواني، وما يمكن أن تشكّله من خطورة على صحة المستهلك، والممارسات العادلة في تجارة الأغذية. ولا توجد تشريعات أو مجموعات ضوابط موحدة دولياً في هذا المجال. وينبغي تشجيع وتطوير عملية مواءمة الضوابط والممارسات الجيدة.

ومدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، التي اعتمدها الدستور الغذائي في عام 2004، كانت خطوة رئيسية في هذا المجال ومن المستحسن الآن، بعد انقضاء أربع سنوات على اعتمادها واستخدامها من قِبَل الأعضاء، مواصلة هذا العمل في مجالات هامة أخرى.

ورداً على الرسالة الدورية 2007/19-CAC، تقترح الجماعة الأوروبية على الدستور الغذائي الاضطلاع بعمل في هذا المجال وفقاً لوثيقة المشروعات الموصوفة في الملحق الأول.

وعلاوة على ذلك، تصف الجماعة الأوروبية التجربة في مجال تنفيذ مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات على كل من مستوى الجماعة الأوروبية ومستوى الدول الأعضاء فيها في الملحق الثاني.

**الملحق الأول**

**وثيقة المشروعات**

## تطوير العلم استناداً إلى إرشادات بشأن تغذية الحيوانات استكمالاً لمدونة الدستور الغذائي بشأن التغذية الجيدة للحيوانات

### 1- الغرض من العمل المقترح ونطاقه

إن الغرض من العمل هو تطوير الإرشادات العلمية والتقنية مما يتيح إعداد مواصفات أو خطوط توجيهية أو مدونات أو توصيات، حسبما يكون ملائماً، بشأن الأعلاف لتكون مكمّلة لمدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات. وهذا يركز على ثلاثة مجالات بعينها، استناداّ إلى القرائن العلمية، وتحليل المخاطر، ومع إيلاء المراعاة للعوامل المشروعة الأخرى ذات الصلة بصحة المستهلكين ولكفالة الممارسات العادلة في مجال تجارة الأغذية و الأعلاف.

### 2 – أهمية العمل الجديد وحُسن توقيته

لقد اعتمد الدستور الغذائي عام 2004 مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات. ويُنفذ أعضاء الدستور هذه المدونة. وقد أُعدت المدونة استناداً إلى فريق مهام مخصص حكومي دولي للدستور الغذائي معني بتغذية الحيوانات (2000–2004),

وخلال السنوات القليلة الماضية طرأت زيادة كبيرة في التجارة العالمية في الأعلاف ومكونات الأعلاف، ومن المرجح إلى حد كبير أن يستمر هذا الاتجاه. والاختلافات المتعلقة بسلامة العلف في التجارة الدولية، والثغرات الموجودة في مدونة الممارسات الحالية بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، قد تُسفر عن عوائق للتجارة.

وينبغي أن يكون الهدف من العمل المستقبلي هو ضمان مواكبة هذا العمل للتطورات الأخرى الحاصلة في الدستور الغذائي ومساهمته مساهمة رئيسية في سلامة قطاع العلف الذي لم تضع اللجان الأخرى مواصفات محددة له. وسيركز العمل على وضع إرشادات تكميلية إضافية توخياً لزيادة سلامة العلف والأغذية، بدلاً من إعادة صياغة المدونة الحالية أو تحديثها.

### 3 – الجوانب الرئيسية التي يجب أن يشملها العمل

(أ) الإقلال إلى أدنى حد من وجود مواد غير مستحسنة (ملوثات) في علف الحيوانات:

- تحديد المخاطر/الأخطار المعروفة أو الناشئة المتعلقة بوجود الملوثات التي تشكل خطراً على البشر الذين يستهلكون المنتجات الحيوانية في المكونات الرئيسية للعلف المستخدمة في التجارة الدولية

- اقتراح أولويات للعمل بشأن ملوثات محددة. وكنقطة انطلاق، يمكن النظر في القائمة التالية غير الشاملة: الرصاص، والكادميوم، والزرنيخ، والميكوتوكسينات (الأفلاتوكسينات، الأوكتراتوكسين أ، ...)، والديوكسينات، والبفينيلات متعددة الكلورة.

- وضع منهجية سليمة لفرض حدود قصوى للملوثات في العلف. وينبغي أن يتناول هذا العمل على سبيل المثال ملاءمة تحديد مستويات قصوى يمكن السماح بها للمتناول من الملوثات حسب مختلف فئات الحيوانات أو أنواعها ضماناً لعدم تجاوز الحدود القصوى في الأغذية.

- إعداد مدونات جديدة أكثر تحديداً بشأن الممارسات الجيدة، أو تحديث المدونات القائمة، للإقلال إلى أدنى حد من وجود ملوثات محددة في العلف، أو للقضاء على وجود تلك الملوثات فيه، تكون مكمّلة لمدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات؛

(ب) استكمال مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات لوضع خطوط توجيهية بشأن (نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة)؛

(ج) وضع قواعد مفصلة لنظام عالمي لعمليات تبادل المعلومات في حالات طوارئ الرقابة على العلف أو حالات رفض علف مستورد. وهذا ينبغي أن يركّز بوجه خاص على وضع معايير للإخطار وللحد الأدنى من المعلومات اللازمة في الإخطار؛

(د) إعداد مبادئ عامة وخطوط توجيهية للعلم تستند إلى تقدير المخاطر ومعايير السلامة لمكونات العلف أو فئات من مكوناته؛

(هـ) عند تناول هذه الجوانب ينبغي أن يأخذ العمل في الاعتبار تماماً، ويتعاون مع، لجان الدستور الغذائي الأخرى. وفيما يتعلق بالأنشطة المذكورة في الرسالة (أ) ينبغي على وجه الخصوص أن يكفل العمل التعاون الكامل مع لجنة الدستور الغذائي المعنية بالملوثات في الأغذية (CX-735) وأن يأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص مدونات الممارسات القائمة من قبيل CAC/RCP 45-1997، و CAC/RCP 51/2003، و CAC/RCP 62-2006. وفيما يتعلق بالنشاط المذكور في الرسالة (ب)، ينبغي أن يكفل العمل التعاون مع لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية (CX-712). وفيما يتعلق بالأنشطة المذكورة في الرسالة (ج)، ينبغي أن يكفل العمل التعاون الكامل مع لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها (CX-733). وينبغي أيضاً أن يأخذ العمل في الاعتبار تماماً، ويتعاون مع، الأجهزة الدولية المختصة الأخرى داخل منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات.

**4 – إجراء عملية تقدير على ضوء معايير تحديد أولويات العمل في الدستور الغذائي**

(أ) حماية المستهلك من زاوية الصحة وممارسات الغش.

إن مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات هي أداة جيدة ترمي إلى تحسين سلامة الأغذية. إلا أنها ليست شاملة ومن المستحسن أن تتناول مسائل إضافية من أجل تعزيز حماية المستهلك وضمان التجارة العادلة.

وقد حددت مشاورة خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التي جرت في أكتوبر/تشرين الأول 2007 فئات شتى من المواد ذات التأثير المباشر على صحة الإنسان والتي ينبغي النظر في تحديد مستويات قصوى لمواد فيها من قبيل المعادن الثقيلة وغيرها (ومنها مثلاً الكادميوم والرصاص)؛ والتوكسينات (ومنها مثلاً الميكوتوكسينات)؛ والديوكسينات والفورانات والبيفينيلات متعددة الكلورة الشبيهة بالديوكسين وكثرة من هذه المواد خطرة لأنها تتسم بدرجة عالية من الثبات والتراكم الأحيائي والسميّة.

وقد صُممت نظم محددة لتحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة خاصة بالسلسلة الغذائية، وركزت الخطوط التوجيهية على تنفيذ مبادئ تلك النظم بشكل رئيسي على صناعة الأغذية. وينبغي أن يشجع الدستور الغذائي التطورات التي ترمي إلى تطبيق مبادئ نظم تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة إلى جانب الخطوات المختلفة للسلسلة الغذائية. ويشدد القسم 4 من مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات على أهمية تطبيق مبادئ نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة في صناعة الأعلاف.

(ب) تنوّع التشريعات القطرية والعوائق الظاهرة الناجمة عنها أو المحتملة أمام التجارة الدولية.

بالنظر إلى أن المواضيع المقترحة ليست مدرجة في أي مواصفات أو خطوط توجيهية أو توصيات دولية، فإن عدم وجود نشاط للمواءمة الدولية قد يفضي إلى وجود مواصفات قطرية متباينة قد تمثّل حواجز محتملة لا موجب لها أمام التجارة الدولية للعلف. فقد فرضت بلدان كثيرة حدوداً للملوثات المذكورة أعلاه.

وهذا العمل الجديد المقترح من شأنه أن يوفر إرشاداً معترفاً به دولياً بشأن المجالات المحددة في هذا النطاق يمكن أن تستخدمه السلطات القطرية/الإقليمية. وهذا الإرشاد المتفق عليه دولياً يمكن أن يساعد على ضمان إتباع نُهج متسقة بشأن سلامة الأغذية فيما يتعلق بالجانب المحدد المتمثل في الأعلاف.

(ج) نطاق العمل وتحديد الأولويات بين مختلف أقسام العمل.

يتعلق نطاق العمل بالعمل الذي اضطلع به الدستور الغذائي سابقاً.

(د) العمل الذي اضطلعت به فعلاً منظمات دولية أخرى في هذا الميدان.

إن هذا العمل الجديد المقترح هو امتداد للعمل الذي سبق للجان عديدة للدستور الغذائي أن قامت به. والمقصود به أن يُعزز العمل المضطلع به داخل منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان وأن يكون متسقاً معه.

**5 – أهمية العمل للأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي**

من شأن العمل الجديد المقترح أن يساهم في كل من سلامة صحة الإنسان وكفالة وجود ممارسات عادلة في تجارة العلف وذلك بتحقيقه على وجه الخصوص الأهداف التالية الواردة في الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2008–2013.

الهدف 1: الترويج لأطر تنظيمية سليمة.
الهدف 2: الترويج لتطبيق المبادئ العلمية وتحليل المخاطر على أوسع نطاق وبصورة متسقة.
الهدف 3: الترويج للتعاون بين هيئة الدستور الغذائي والمنظمات الدولية ذات الصلة.

**6 – معلومات عن العلاقة بين الاقتراح ووثائق الدستور الغذائي القائمة الأخرى**

ستأخذ الوثيقة المقترحة في الاعتبار تماماً الأحكام الواردة في مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات. (***CAC/RCP 54-2004***).

وينبغي أن تتناول الوثيقة الحاجة إلى توضيح امتداد مدونة الممارسات وانطباقها على تدابير موجهة مصدرياً للحد من تلويث الأغذية بإضافة مواد كيميائية (CAC/RCP 49-2001) إلى علف الحيوانات.

وسيساعد وجود خطوط توجيهية لنظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة خاصة بالعلف على تحسين ظروف نظافة العلف، وزيادة الثقة في سلسلة الإمداد بالأغذية والعلف، والحد من الحواجز أمام التجارة الدولية. فكثيراً ما تتعرض مواد العلف المأمونة في حد ذاتها لعمليات تصنيع ونقل وتخزين، وغير ذلك، في ظل ظروف تفتقر إلى النظافة ومن ثم تصبح تلك المواد غير مأمونة. ولا تتناول لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظافة الأغذية في إطار اختصاصاتها سوى الجوانب المتعلقة بنظافة الأغذية، ولذا من المبرر تماماً وجوب قيام فريق المهام الجديد بوضع مواصفات دنيا لنظافة الأعلاف. وقد شددت لجان أخرى على أهمية الجوانب المتصلة بنظافة الأعلاف في سياق سلامة الأغذية.

وينبغي أن يؤدي فريق المهام هذه المهمة تماشياً مع العمل الذي تقوم به فعلاً لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الصادرات والواردات الغذائية وإصدار الشهادات لها، لا سيما الخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات بين البلدان بشأن رفض الأغذية المستوردة والخطوط التوجيهية لتبادل المعلومات في حالات طوارئ الرقابة على الأغذية. وقد ركزت لجنة الدستور الغذائي المعنية بنظم فحص الواردات والصادرات الغذائية وإصدار الشهادات لها على الأغذية، ولذا ينبغي أن يتناول فريق مهام الجوانب المتعلقة بالعلف وذلك بالتعاون مع تلك اللجنة.

وينبغي أن يؤدي فريق المهام هذه المهمة تماشياً أيضاً مع العمل الذي قامت به فعلاً لجنة الدستور الغذائي السابقة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات لا سيما في تحديد المخاطر/الأخطار المعروفة أو الناشئة فيما يتصل بوجود ملوثات تشكل خطراً على مستهلكي المنتجات الحيوانية من البشر.

والوثيقة/الوثائق المقترحة ستأخذ في الاعتبار تماماً العمل الجديد الذي يقوم به فريق المهام المعني بمقاومة المضادات الميكروبية إذا أقرتها هيئة الدستور الغذائي في المجالات المقترحة الثلاثة وهي:

- تقدير المخاطر استناداً إلى العلم (بشأن الكائنات الحية الدقيقة التي تحملها الأغذية والمقاومة للمضادات الميكروبية؛
- إدارة المخاطر لاحتواء الكائنات الحية الدقيقة التي تحملها الأغذية والمقاومة للمضادات الميكروبية،
- وضع مُرتسمات لمخاطر الكائنات الحية الدقيقة التي تحملها الأغذية والمقاومة للمضادات الميكروبية

ووجود نظام لتزويد سلطات الرقابة بأداة فعالة لتبادل المعلومات عن التدابير المتخذة لكفالة سلامة الأغذية يمكن أن يكون شديد الفعالية في حماية الصحة العامة. ولا يعتبر وجود إرشادات لتبادل المعلومات أمراً جديداً في قطاع الأغذية ولكن هذه الإرشادات لم توضع في حالة العلف. ووضع نظام عالمي لتبادل المعلومات يُعتبر حيوياً للحد من انتشار أي من المشاكل المتعلقة بسلامة الأغذية وللتمكين من تنفيذ تدابير مناسبة في الوقت المناسب. وينبغي أن يأخذ فريق مهام في الحسبان العناصر التالية على الأقل: نطاق وأهداف ومعايير الإخطار، وأنواعه، وإقامة نقاط اتصال رسمية؛ والمعلومات الدنيا المطلوبة في الإخطار.

**7 – تحديد مدى توافر مشورة خبراء ومشورة علمية**

نظمت منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية اجتماعاً تشاورياً للخبراء في الفترة من 8 إلى 12 أكتوبر/تشرين الأول 2007. والاستنتاجات والمقترحات لمواصلة العمل والتوصيات التي انبثقت عن مشاورة الخبراء هذه هي مساهمة هامة للنظر في العمل المستقبلي في هذا المجال من العلف المتعلق بسلامة الأغذية داخل هيئة الدستور الغذائي.

وثمة أنشطة دولية أخرى أيضاً يلزم أخذها في الاعتبار. وأهمها هي ما يلي:

- أعدت المنظمة العالمية لصحة الحيوان قسماً عن سلامة العلف فيما يتعلق بصحة الحيوان ضمن مدونتها الأرضية.
- يضع الاتحاد الدولي لصناعة العلف اللمسات الأخيرة في وثيقة بعنوان "الممارسات الجيدة لصناعة علف الحيوان" تنفذ مدونة الدستور الغذائي بشأن التغذية الجيدة للحيوانات. وهذه وثيقة شديدة الطموح تشمل مجالات كثيرة تتعلق بصناعة العلف.

**8 – تحديد أي حاجة إلى مدخلات فنية في المواصفات من الأجهزة الخارجية كي يتسنى التخطيط لها**

قد تُطلب مدخلات إضافية، في حالة الحاجة إليها، بما في ذلك من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان من أجل إجراء مشاورة خبراء لتوفير مشورة فنية إضافية.

**9 – الخط الزمني المقترح**

توخياً لإعداد العمل الجديد المقترح، سيُنجز فريق مهام عمله في غضون أربع سنوات (بحيث يعقد دورة واحدة كل عام). وستُعقد الدورة الأولى لفريق المهام (خلال الربع الأخير من هذا العام) في أعقاب اتخاذ هيئة الدستور الغذائي قراراً بالموافقة على العمل الجديد. ويكون الاعتماد عند الخطوة 5 في الدورة الثالثة لفريق المهام على الأكثر، مع كون الاعتماد من جانب هيئة الدستور الغذائي عند الخطوة 8 في السنة التالية

**الملحق الثاني**

## تجربة تنفيذ مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات

فيما يتعلق بتشريعات الجماعة الأوروبية، تُستخدم مبادئ وفلسفة مدونة التغذية الجيدة للحيوانات كلما جرت عملية تعديل لتشريعات تلك الجماعة المتعلقة بالعلف.

وتتضمن الملاحق الأول إلى الثالث بلائحة الجماعة الأوروبية 183/2005، التي تُحدد متطلبات نظافة العلف، الكثير من أحكام مدونة الدستور الغذائي بشأن التغذية الجيدة للحيوانات. ويمكن الاطلاع على اللائحة ذاتها وعلى معلومات إضافية في الموقع الإلكتروني: http://ec.europa.eu/food/food/animalnutrition/feedhygiene/index_en.htm

وقد أدخلت اللائحة 2005/183 مفهوم الجماعة الطوعي وأدلة قطرية للممارسات الجيدة في مجال إنتاج العلف. وأُعدت بالاشتراك مع الدول الأعضاء خطوط توجيهية لإعداد أدلة الجماعة هذه بشأن الممارسات الجيدة.

وقد جرى بالفعل تقييم أدلة الجماعة التالية بشأن الممارسات الجيدة وفقاً للمادة 22 من اللائحة 2005/183:

- دليل الجماعة بشأن الممارسات الجيدة لقطاع تصنيع العلف المركب الصناعي والمخاليط المعدة سلفاً في الاتحاد الأوروبي من أجل الحيوانات المنتجة للأغذية. المرجع: European Feed Manufacturers Guide. FEFAC. www.fefac.org, version 1.0, Jan 2007.
- دليل الجماعة بشأن الممارسات الجيدة للقائمين على عمليات استخدام المواد المضافة إلى العلف والمخاليط المعدة سلفاً. المرجع: FAMI-QS – European Association for Feed Additives and Premixtures Quality System. www.fami-qs.org,version 2, 17 Jan 2007.
- دليل الممارسات الجيدة لتصنيع الأغذية المأمونة للحيوانات الأليفة. المرجع:

FEDIAF –European Pet Food Industry Federation. www.fediaf.org, Rev 8, Nov 2006.

ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية عن هذه الأدلة في الموقع الإلكتروني:

http://ec.europa.eu/food/food/animalnutrition/feedhygiene/guide_goodpractice_en.htm

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق على وجه الخصوص بإمكانية التتبُّع، تحتوي أحكام المادة 18 من لائحة الجماعة الأوروبية 2002/178، التي تحدد المبادئ والمتطلبات العامة لقانون الأغذية، وتنشئ السلطة الأوروبية لسلامة الأغذية، وتحدد الإجراءات التي يجب اتباعها في الأمور المتعلقة بسلامة الأغذية، متطلبات مماثلة لما تتضمنه المدونة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل جوانب التتبُّع وكذلك على معلومات عن هذه اللائحة في الموقع الإلكتروني:
http://ec.europa.eu/food/food/foodlaw/traceability/index_en.htm

وعلاوة على هذه التدابير، اتخذت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إجراءات بشأن تنفيذ مدونة الدستور الغذائي في مجالات من قبيل تنظيم دورات تدريبية للمزارعين وللقائمين على صناعة العلف بشأن الممارسات الجيدة لتغذية الحيوانات و GMP، ونظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة وتعميم منشورات معلومات مفصلة ومواد أخرى عن مختلف جوانب مدونة التغذية الجيدة للحيوانات.

## أولا – تجربة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي

### 1–1– الجمهورية التشيكية

خلال الأشهر القليلة الماضية تلقى المزارعون والمنتجون الصناعيون في الجمهورية التشيكية تدريباً على مبادئ وفلسفة مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات (في النسخة الأخيرة من CAC 54-2004). وقد نظمت عمليات التدريب الغرفة الزراعية، ورابطة مزارعي القطاع الخاص في الجمهورية التشيكية، ورابطة بوهيميا وموارفيا لمنظمات الإمداد والشراء الزراعيين (وهي عضو في الاتحاد الأوروبي لصنّاع العلف). وكانت المواضيع الرئيسية هي مدونة مبادئ الممارسات الجيدة بشأن تغذية الحيوانات الموجهة إلى المزارعين وممارسات التصنيع الجيدة، ونظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة الموجهة إلى صنّاع المخاليط المعدة سلفاً والعلف المركب.

وفي عام 2007 نُشر دليل الممارسات الجيدة بشأن تغذية الحيوانات وتربيتها الموجه إلى المزارعين وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة، والغرفة الزراعية، ومعهد بحوث الإنتاج الحيواني. وفي نهاية عام 2007 نشرت رابطة بوهيميا وموارفيا لمنظمات الإمداد والشراء الزراعيين دليلاً كبيراً جديداً للممارسات الجيدة ومبادئ نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة موجهاً إلى المنتجين الصناعيين. ومتطلبات هذا الدليل مطابقة للمتطلبات المنصوص عليها في مدونة الاتحاد الأوروبي لصنّاع العلف "EFMC" المذكورة أعلاه. وتجري عملية مراقبة صناع العلف بهدف إبقاء مبادئ نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة وتطبيق الممارسات الجيدة.

### 2–1– ألمانيا

علاوة على تشريعات الجماعة الأوروبية، أعدت ألمانيا أدلة قطرية من أجل تنفيذ لائحة الجماعة الأوروبية رقم 183/2005. وهذه الأدلة منشورة في الموقع الإلكتروني:

http://www.bvl.bund.de/cln_007/nn_491320/DE/02__Futtermittel/05__FuttermBetriebe/futtermittelBetriebe__node.html__nnn=true

وقد نشرت وزارة الأغذية والزراعة وحماية المستهلك قواعد من أجل إعداد وتقييم الأدلة القطرية للممارسات الجيدة وفقاً للائحة الجماعة الأوروبية رقم 2005/183.

ونشرت ألمانيا مخططاً توجيهياً يتضمن متطلبات ضمان ملاءمة نوعية مياه الشرب للحيوانات كتوصية موجهة إلى المزارعين. والمخطط التوجيهي هذا منشور في الموقع الإلكتروني:

http://www.bmelv.de/cln_045/nn_753016/DE/07-SchutzderTiere/Futtermittelsicherheit/Orientierungsrahmen-Traenkewasser.html__nnn=true

**1–3– السويد**

لم تنفذ السويد مدونة الدستور الغذائي الحالية بهذه الصفة، وذلك لأن المدونة مجسدة جيداً في تشريعات الاتحاد الأوروبي.

وقد وجدت السويد أن أهم العقبات التجارية هي تلك التي تتعلق بالمتطلبات في ميدان الملوثات والمواد غير المستحسنة، والكائنات الحية المحورة وراثياً، والمواد المضافة إلى العلف، وفي المجالات التي توجد فيها ثغرات في المدونة الحالية بشأن التغذية الجيدة للحيوانات.

**1–4– المملكة المتحدة**

أثناء صياغة مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، ضمنت وكالة مواصفات الأغذية استشارة جميع الأطراف المعنية في المملكة المتحدة والتماس آراء تلك الأطراف بشأن نطاق المدونة والأحكام التي يجب إدراجها فيها. وتبيَّن في الصفحات التالية الأساليب الرئيسية التي اعتُمد بها التوجيه الوارد في المدونة أو التي يشجع بها.

1–4–1 استعراض اللجنة الاستشارية المعنية بمواد تغذية الحيوانات لممارسات التغذية في المزرعة.

إن اللجنة الاستشارية المعنية بمواد تغذية الحيوانات هي لجنة مستقلة تسدي المشورة إلى حكومة المملكة المتحدة بشأن سلامة واستخدام الأعلاف الحيوانية وممارسات تغذية الحيوانات، مع التشديد بوجه خاص على حماية صحة الإنسان ومع الإشارة إلى التطورات التقنية الجديدة. وقد أجرت اللجنة استعراضاً لممارسات تغذية الحيوانات في المزرعة، وفي سبتمبر/أيلول 2003 نشرت تقريرها الذي يتضمن توصيات بشأن تحديد المخاطر، والإقلال إلى أدنى حد من الأخطار، المرتبطة باستخدام الأعلاف على مستوى المزرعة. وقد أحيطت اللجنة علماً أثناء الاستعراض الذي أجرته بمحتويات مشروع مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات.والتوصيات والمشورة الواردة في تقرير اللجنة تجسّد وتكمّل الأحكام الواردة في القسم 6 من مدونة الدستور الغذائي، والمقصود بها هو أن تساعد المزارعين على الامتثال لمتطلبات لائحة الجماعة الأوروبية لنظافة العلف (2005/183).

وبالنظر إلى أن استعراض اللجنة يجسد التوجيه الأساسي الوارد في مدونة الدستور الغذائي، فقد استُخدم أيضاً كأساس للترويج للممارسات الجيدة في المزرعة. ويشكل أيضاً استعراض اللجنة جزءاً من مواد الدراسة الموجهة إلى المسؤولين عن إنفاذ تشريعات نظافة العلف. (يرد تقرير اللجنة في الموقع الإلكتروني http://www.food.gov.uk/multimedia/pdfs/farm.pdf)

1–4–2 مدونات الصناعة

ساعدت وكالة مواصفات الأغذية صناعة الزراعة في المملكة المتحدة في إعداد مدونة طوعية للممارسات لكي يستخدمها المزارعون الذين يقومون بخلط الأعلاف أو الذين يستخدمون الأعلاف. ونُشرت في أغسطس/آب 2006 *مدونة الممارسات لتغذية الحيوانات في المزرعة* (مواصفات الأغذية المضمونة) (المرجع http://www.redtractor.org.uk/download/rt_code_farm_feeding.pdf).

وتجسد مدونة الممارسات الخاصة بمواصفات الأغذية المضمونة أحكاماً ترد في مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، وتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بمواد تغذية الحيوانات (المشار إليه أعلاه)، وأحكام لائحة الجماعة الأوروبية (2005/183). ومواصفات الأغذية المضمونة، هي مخطط رئيسي لضمان جودة صناعة الأغذية/العلف في المزرعة، تقتضي من الأعضاء الامتثال لمتطلبات *مدونة ممارسات تغذية الحيوانات في المزرعة*.

وقد قُدمت تلك المدونة إلى منظمة الصوت الموحّد للمزارعين وتعاونياتهم التابعة للجنة المنظمات الزراعية في الاتحاد الأوروبي كي تنظر تلك المنظمة في تقديمها إلى الهيئة الأوروبية للاعتراف بها كدليل للجماعة في إطار المادة 22 من لائحة الجماعة الأوروبية 2005/183.

وقد أعدت الرابطة القطرية للمقاولين الزراعيين مخططاً لضمان الجودة موجهاً إلى القائمين على خلط الأعلاف المتنقلة. (المرجع: http://www.naac.co.uk/ALBC/AlbcFeed.aspx). وتجسد متطلبات المخطط، حسب الاقتضاء، أحكام مدونة الدستور الغذائي وتوصيات اللجنة الاستشارية المعنية بمواد تغذية الحيوانات.

1–4–3 الدعاية/التدريب بشأن التغذية الجيدة للحيوانات

أُعد ووُزع على القائمين على الخلط في المزرعة والمنظمات الزراعية في مختلف أنحاء المملكة المتحدة ملصق A3 لافت للنظر يتضمن رسائل أساسية بشأن الممارسات الجيدة لتغذية الحيوانات. وتتوافر نسخة من الملصق.

وفي بريطانيا العظمى (انجلترا واسكتلندا وويلز) تقوم السلطات المحلية بإنفاذ التشريعات المتعلقة بتسويق وتكوين علف الحيوان. وفي آيرلندا الشمالية تقوم إدارة الزراعة والتنمية الريفية بإنفاذ التشريعات. ويجري حالياً تسليم برنامج دورات تدريبية إلى المسؤولين عن الإنفاذ من أجل شرح متطلبات لائحة الجماعة الأوروبية بشأن نظافة العلف. وهذا يتضمن المتطلبات المتعلقة بالتغذية الجيدة للحيوانات.

وأُعد أيضاً ووزع على المسؤولين عن الإنفاذ شريط فيديو بعنوان "غذاء للفكر". وهو يبيّن أمثلة لممارسات التغذية الجيدة والسيئة في المزرعة.

4–4–1 التدابير التشريعية

علاوة على لائحة الجماعة الأوروبية المذكورة أعلاه، وضعت المملكة المتحدة لوائح قطرية لإنفاذ هذه اللائحة وأعدت مواد للدعاية عن متطلبات التشريعات.
http://www.food.gov.uk/foodindustry/farmingfood/animalfeed/animalfeedlegislation.

وتحدد المادة 20 من لائحة الجماعة الأوروبية 2005/183 أن الدول الأعضاء ينبغي أن تشجع، عند الضرورة، إعداد أدلة قطرية بشأن الممارسات الجيدة لمساعدة القائمين على إدارة تجارة العلف على الامتثال لمتطلبات اللائحة. وهذا يتضمن متطلبات الملاحق الأول إلى الثالث. ووضعت وكالة مواصفات الأغذية ونشرت خطوطاً توجيهية من أجل إعداد أدلة طوعية قطرية بشأن الممارسات الصحية الجيدة وتطبيق مبادئ نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة. (المرجع: http://www.food.gov.uk/multimedia/pdfs/feednvgaugust07.pdf).

وثمة مخططات ضمان عديدة تديرها الرابطات التجارية في المملكة المتحدة توفّر ضماناً في سلاسل إمدادات العلف والأغذية. وهذه المخططات أُعدت للمساعدة على منع الحوادث الكبرى المتعلقة بسلامة العلف والأغذية وللإقرار بمتطلبات المستهلك والصناعة والحكومة وصاحب المصلحة. وتشمل الأمثلة: (أ) المخطط العام لضمان جودة العلف الذي يغطي إنتاج وبيع ونقل الأعلاف المركبة ومواد العلف إلى المزارع؛ (ب) مخطط ضمان تجارة المحاصيل القابلة للمزج الذي يوفر مشورة بشأن مناولة الحبوب والبقليات والعلف الحيواني والمواد في سلسلة الإمدادات التي تتجاوز بوابة المزرعة؛ (ج) ومخطط ضمان مواد العلف الذي يتناول إمدادات مواد العلف من الطائفة الواسعة من مصادر الإمداد إلى نقطة استخدامها.

## 2– أمثلة لأدلة طوعية إضافية بشأن الممارسة الصحية الجيدة فيما يتعلق بإنتاج العلف والإنتاج الحيواني في الدول الأعضاء

فيما يلي بعض أمثلة أدلة طوعية إضافية بشأن الممارسة الصحية الجيدة الموجودة حالياً في بلدان أعضاء عديدة:

### 2–5–1 بلجيكا

2–5–1–1 العلف

Autocontrolegids Dierenvoeders / Guide autocontrôle alimentation animale / Autocontrol Guide for Feed. Reference: Overlegplatform Voedermiddelenkolom / Plate-forme de Concertation de la Filière Alimentation Animale (OVOCOM) Rev 0.0 dd, 15/12/2005, www.ovocom.be

### 2–5–2 الجمهورية التشيكية

2–5–2–1 مواد العلف المعالجة طبياً

Správná výrobní a distribuční praxe při výrobě medikovaných krmiv. (Good Manufacturing and Distribution Practice in Manufacturing and Distribution of Medicated Feedingstuffs). Reference: Českomoravské sdružení organizací zemědělského zásobování a nákupu (Bohemian and Moravian Union of Organizations for Agriculture Supply and Purchase) déc-05, www.mze.cz).

### 2–5–3 الدانمرك

2–5–3–1 المزارع

“Nye regler om foder og fødevarer – Vejledning i god produktionspraksis i primærproduktionen – en branchekode” (Guide to Good Manufacturing Practice on farm). Ref.: Danish Agriculture & Danish Agricultural Advisory Service, December 2005. ISBN 87-87323-04-4 –

http://www.lr.dk/kvaeg/diverse/branchekode_pjece.pdf.

2–5–3–2 نقل العلف

”Branchevejledning for transport af foder” (Guideline for transport of feed). Ref.: International Transport Danmark (ITD) www.itd.dk & Dansk Transport og Logistik (DTL) www.dtl-dk.dk , November 2005.

### 2–5–4 فنلندا

2–5–4–1 الحبوب الغذائية

2–5–4–5–1–1 Viljan hyvät tuotanto- ja varastointitavat (Guide to Good Practise for the production and storaging of grains). Ref: Vilja-alan yhteistyöryhmä 2006.

2–5–4–5–1–2 Viljelytekniset toimenpiteet hometoksiiniriskin pienentämiseksi (Cultivation tecniques in reducing risks for mycotoxins). Ref: Vilja-alan yhteistyöryhmä/Turvallisuustyöryhmä 2007

### 2–5–4–2 مدونة صناعة الأعلاف

**مدونة مصنعو الأعلاف الفنلنديون و ”تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة”. أعدت دوائر الصناعة هذه المدونة وتقوم السلطات الفنلندية. في الوقت الراهن بتقييمها.**

### 2–5–5 فرنسا

الأدلة المذكورة أدناه أعدتها جميعها صناعة العلف وتنتظر اعتمادها من السلطات الفرنسية.

2–5–5–1 العلف المركّب

Guide de bonnes pratiques d'hygiène de la fabrication d'aliments composes pour animuax (Guide for Good Hygiene Practice for compound feed). Ref; Syndicat National des Industries de la Nutrition Animale(SNIA) et COOP de France

2–5–5–2 العلف المعدني

Guide de bones pratiques d'hygiène de la fabrication d'aliments minéraux pour animaux (Guide for Good Hygiene practice for mineral feed). Ref: Association Française de compléments pour l'Alimentation Animale).

2–5–5–3 المخاليط المعدة سلفاً

Guide de bonnes pratiques pour la fabriationd'aliments pour animaux (Guide for Good Hygiene Practice for premixtures). Ref: SNIA COOP de France- Nutrition animale, AFCA-CIAL.

2–5–5–4 الحيوانات المجتّرة

Guide de bonnes pratiques d'hygiène en elevage de ruminants (Guide for good Hygiene Practice for ruminants livestock). Ref:: Confédération National de l'élevage (CNE)

2–5–5–5 الخنازير

Guide de bonnes pratiques d'hygiene en élevage de porcs (Guide for Good Hygiene Practice for pigs livestock). Ref: Institut du Porc (IFIP).

**2–5–6 ألمانيا**

2–5–6–1– مناولة وتخزين الحبوب والعلف والبذور الزيتية

Leitlinie “Umschlag und Lagerung von Getreide, Futtermitteln und Ölsaaten” (Guide to good practice of handling and storage of grain, feed and oilseeds) Ref: www.zds-seehaefen.de/information

**2–5–7 ليتوانيا**

2–5–7–1 إنتاج الطحن

Geros higienos praktikos taisyklės grūdų suprikimo, paruošimo ir saugojimo įmonėms (Guide to Good Hygiene Practice for grain preparation and storage establishments). Ref:: PATVIRTINTA, Ministry of Health of the Republic of Lithuania, 2004, www.sam.lt

**2–5–8 هولندا**

2–5–8–1 الحبوب الغذائية، والبذور، والخضر

Hygiënecode voor de graan-, zaden- en peulvruchten collecterende, verwerkende en afleverende industrie. (Guide to Good Hygiene Practice for the collecting, processing and supplying of grains, seeds and legumes). Ref: aug-05, .www.graan.com.nl

**2–5–9 سلوفاكيا**

2–5–9–1 العلف

في يناير/كانون الثاني 2006 نُشرت مدونة منتجي العلف السلوفاك في نشرة وزارة الزراعة. والوثيقة مطابقة للمتطلبات المنصوص عليها في مدونة صنّاع العلف الأوروبيين وفي أدلة الدستور الغذائي لنظم تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة. والمدونة القطرية أعدتها رابطة صنّاع العلف، ووحدات التخزين، وشركات تجارة العلف Zvaz krmiv, skladovatelov a obchodnych spolocnosti - www.zvazpolnonakupu.sk). ويجري الإعداد لعقد حلقة عمل بشأن مبادئ ممارسات التصنيع الجيدة ونُظم تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة من أجل منتجي العلف. المرجع: Križna 52, 821 08, Bratislava, Nov-05,. www.zvazpolnonakupu.sk)

**2–5–10 إسبانيا**

2–5–10–1 دجاجات البيض

2–5–10–1–1 Guía de buenas prácticas de higiene en granjas avícolas de puesta (Guide for Good Hygiene Practice for laying hens). Ref: Ministerio de Agricultura, Pesca y Alimentación, INPROVO 2004 251-04-071-2.

**2–5–11 السويد**

أُدخلت في السويد بواسطة الرابطات، بالتعاون مع السلطة المختصة، أدلة طوعية بشأن الممارسات الصحية الجيدة في الإنتاج الأوّلي للألبان (ممارسات التغذية في المزرعة) وكاد أن يكتمل وضع أدلة بشأن تجارة وتصنيع مواد العلف (المدونات الصناعية).

**<u>إيران</u>**

ترحّب لجنة الدستور الغذائي القطرية لإيران بفرصة تقديم تعليقات بشأن CL-2007/19-CAC: *طلب اقتراحات للعمل المستقبلي للدستور الغذائي بشأن تغذية الحيوانات ومعلومات عن التجربة القطرية في تنفيذ مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات (CAC/RCP 54-2004).*

**1– التجربة القطرية في تنفيذ CAC/RCP 54-2004:**

1–1 هذه المواصفات تترجم إلى اللغة الفارسية وتُنشر في كتيّب باعتبارها مواصفات قطرية. وقد وُزعت الوثائق على صناعات العلف الكبرى، والسلطات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية.

1–2 عُقدت دورتا تدريب ناجحتان وحلقة عمل دولية بشأن مبادئ التغذية الجيدة للحيوانات عام 2007. وحضر الدورتين وحلقة العمل ممثلون للصناعات وللحكومة وللمنظمات غير الحكومية ولمستخدمين آخرين.

**2– اقتراحات للعمل المستقبلي:**

تقدم جمهورية إيران الإسلامية الاقتراحات التالية للعمل المستقبلي للدستور الغذائي:

2–1 إعداد مواصفات عالمية تُسمّى "*مسرد مصطلحات وتعاريف مواد العلف وصناعات العلف*". وإيران على استعداد لتقديم مشروع اقتراح لهذه المواصفات الموصى بها.

2–2 إعداد مواصفات بعنوان "خطوط توجيهية بشأن الحماية الجيدة للعلف". ويجوز أن تتضمن هذه المواصفات خطوات من قبيل: إنتاج العلف ومكونات العلف وتصنيعها ونقلها وتخزينها واستخدامها.

**النرويج**

تود النرويج أن تشكركم لإتاحة هذه الفرصة لها للرد على الرسالة الدورية المذكورة أعلاه بشأن العمل المستقبلي داخل فريق المهام المعني بتغذية الحيوانات. ولقد كانت مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، التي اعتمدها الدستور الغذائي عام 2004، خطوة رئيسية إلى الأمام لضمان سلامة العلف والأغذية. ومن ثم فإننا نرى أن الوقت قد حان الآن – بعد اعتمادها بأربع سنوات – لمواصلة العمل في فريق المهام هذا في مجالات هامة أخرى. ولذا فنحن نرحب بالعمل الجديد.

والتشريعات النرويجية بشأن مواد العلف تتماشى مع تشريعات الاتحاد الأوروبي؛ ونحن لم ننفّذ مدونة الدستور الغذائي الحالية بصفتها هذه ولكن مبادئها وفلسفتها تؤخذ في الاعتبار كلما تقرر تعديل تشريعات قائمة تتعلق بالعلف.

ومع تزايد تعقّد السلسلة الغذائية، ينبغي أن يكون كل جزء من أجزاء السلسلة قوياً مثل الأجزاء الأخرى إذا كنا نريد أن نحمي صحة الإنسان حماية كافية. ومن الضروري تقدير ورصد المخاطر على صحة المستهلك المرتبطة باستخدام مكونات علف مختلفة وكذلك تلك المرتبطة بممارسات تصنيع العلف وإنتاجه وتجارته.

**وفيما يتعلق بالأهمية للأهداف الاستراتيجية للدستور الغذائي**، من شأن العمل الجديد أن يُسهم في سلامة صحة الإنسان وكذلك في ضمان وجود ممارسات عادلة في تجارة الأغذية والعلف عن طريق تحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية لهيئة الدستور الغذائي للفترة 2008–2013.

وفيما يتعلق بتوافر مشورة خبراء (علمية)، نحن نرى أن ما انبثق عن مشاورة خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية التي جرت في الفترة من 8 إلى 12 أكتوبر/تشرين الأول 2007 من استنتاجات واقتراحات للعمل المستقبلي وتوصيات هو مساهمات هامة للنظر في العمل المستقبلي. وثمة أيضاً أنشطة دولية أخرى يلزم أخذها في الاعتبار (المنظمة العالمية لصحة الحيوان، الاتحاد الدولي لصحة الحيوان).

وقد أدرجنا قائمة بالجوانب الرئيسية التي نقترح أن يشملها العمل الجديد تماشياً مع ذلك:

(أ) الإقلال إلى أدنى حد من وجود المواد غير المستحسنة (الملوثات) في علف الحيوانات.

(ب) خطوط توجيهية بشأن نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة.

(ج) لوائح تنظيمية لنظام عالمي لتبادل المعلومات في حالات طوارئ الرقابة على العلف أو حالات رفض علف مستورد. وينبغي أن يشمل ذلك تحديد معايير للإخطار وتحديد المعلومات الدنيا اللازمة في إخطار.

(د) مبادئ عامة وخطوط توجيهية علمية تستند إلى تقدير مخاطر مكونات العلف، أو فئات المكونات

وعند تناول هذه الجوانب، نحن نتطلع أيضاً إلى التعاون مع لجان الدستور الغذائي الأخرى.

وأخيراً، نحن نعتذر لعدم عرض أي وثيقة مشروعات، ونود أن نشدد على تأييدنا للعمل الجديد لتكملة مدونة ممارسات التغذية الجيدة للحيوانات.

**<u>الولايات المتحدة الأمريكية</u>**

تتشرف الولايات المتحدة بتقديم التعليقات التالية استجابة للرسالة الدورية **CL 2007/19، طلب اقتراحات للعمل المستقبلي للدستور الغذائي بشأن تغذية الحيوانات ومعلومات عن التجربة القطرية في تنفيذ مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات (CAC/RCP 58 – 2004).**

وتقر الولايات المتحدة بمدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات باعتبارها إنجازاً حقيقياً يجسّد مبادئ سليمة تستند إلى العلم. ونحن نرى أن المدونة تقدم توجيهاً لجميع قطاعات العلف ومكونات العلف والتغذية بالعلف التي ينطوي عليها إنتاج حيوانات مُنتجة للأغذية، وأنها تتسق مع ولاية الدستور الغذائي المتمثلة في حماية صحة الإنسان.

وبينما تعتقد الولايات المتحدة أن عمل فريق المهام المعني بتغذية الحيوانات يتسم بالأهمية للمستهلكين، نحن نعتقد أن فريق المهام هذا ينبغي ألا يضطلع بأي عمل جديد إلى أن تُتاح للبلدان فرصة تنفيذ المدونة. ونود أن نشير إلى أن ثمة دليلاً للامتثال يجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة فيه من قِبَل الاتحاد الدولي لصناعة العلف بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة. وعلاوة على ذلك، يتعاون الاتحاد والمنظمة بشأن المبادرات المتعلقة بالإعلام والتثقيف في البلدان الأجنبية لتعريفها بالمدونة وبتوصياتها. ولا يتسنى إجراء تقييم متعمّق من أجل تحديد المجالات التي قد يلزم فيها القيام بعمل إضافي إلا بعد إتاحة وقت كافٍ لتلك الجهود لكي تنجح. وبعد أن تكتسب البلدان خبرة في استخدام المدونة، ستُتاح فرص من أجل "تحليل الثغرات" ويمكن استخدام ذلك التحليل لتحديد ما إذا كانت ثمة حاجة إلى القيام بعمل إضافي من جانب فريق المهام.

وفيما يتعلق بالتوصيات التي وضعها اجتماع خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بأثر علف الحيوان على سلامة الأغذية، نحن مقتنعون بأن فريق المهام المعني بعلف الحيوان هو السبيل الصحيح للقيام بهذا العمل. وفي حقيقة الأمر، نحن نرى أن بعض العمل الذي تنطوي عليه هذه التوصيات لا يدخل ضمن نطاق اختصاص الدستور الغذائي، ويمكن أن تقوم به منظمات أخرى. فعلى سبيل المثال، التوصية الحادية عشرة، التي تتعلق بالتوسع في الشبكة الدولية لمسؤولي سلامة الأغذية بالتعاون مع المنظمة العالمية لصحة الحيوان يمكن أن تقوم به منظمة الصحة العالمية. وفي حالات أخرى، ثمة بعض العمل الذي يجري القيام به فعلاً من قِبَل لجان أخرى للدستور الغذائي أو يمكن القيام به على أساس شامل من قِبَل لجان أخرى للدستور الغذائي لديها الخبرة التي لا تتوافر لدى فريق المهام المعني بعلف الحيوان.

وأخيراً، نود أن نشير إلى أن فريق المهام عندما تم تشكيله في البداية كان قدر كبير من الوقت يكرّس لتحديد نطاق الفريق وجدول أعماله. وإذا قررت الهيئة أن يضطلع فريق المهام المعني بعلف الحيوان بعمل جديد، نحن نرى أن اختصاصاته ينبغي تعريفها تعريفاً ضيقاً للغاية.

وفيما يتعلق بما يرد في الرسالة الدورية من طلب معلومات عن التجربة القطرية في تنفيذ مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، نود الإبلاغ عما يلي:

1 – لقد نفّذت الولايات المتحدة اللائحة الحالية لممارسات التصنيع الجيدة فيما يتعلق بالعلف المُعالج طبياً التي تنطبق على صنّاع العلف التجاري وفي المزرعة.

2 – اضطلعت إدارة الأغذية والأدوية في الولايات المتحدة بمبادرة وضع نظام شامل وقائم على العلم والمخاطر من أجل سلامة علف الحيوان لكي تحدد وتقدّر الأخطار الفيزيائية والكيميائية والميكروبيولوجية التي قد توجد في العلف ومكونات العلف وأعلنت اعتزامها إعداد لوائح لمراقبة العمليات حيثما كان هناك ما يبرر ذلك للتخفيف من التأثيرات السلبية لهذه الأخطار.

3 – نفّذت إدارة الأغذية والأدوية متطلبات تسجيل المرافق ومسك السجلات المنصوص عليها في قانون مكافحة الإرهاب البيولوجي الصادر عام 2002 الذي يتطلب، ضمن أشياء أخرى، تعقُّب المنتجات تماشياً مع توصية الدستور الغذائي (المصدر السابق المباشر والمتلقي التالي المباشر، وكذلك الناقل المستخدم).

4 – تقوم حالياً رابطة مسؤولي الرقابة على العلف في أمريكا – وهي المنظمة المهنية للوكالات التنظيمية للعلف على الصعيد الفيدرالي وعلى صعيد الولايات – بوضع اللمسات الأخيرة في لوائح لممارسات التصنيع الجيدة من أجل العلف غير المعالج طبياً ومكونات العلف غير المعالجة طبياً.

وتشكر الولايات المتحدة الهيئة مسبقاً لنظرها في هذه التعليقات.

**الاتحاد الأوروبي لصنّاع العلف**

يود الاتحاد الأوروبي لصنّاع العلف، الذي يمثّل 25 رابطة قطرية لصنّاع العلف المركب في 20 دولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي البلدان المجاورة (سويسرا والنرويج وتركيا وكرواتيا)، أن يقدّم تعليقاته واقتراحه بشأن طلب هيئة الدستور الغذائي تعليقات بشأن مجالات العمل المستقبلية فيما يتعلق بتغذية الحيوانات وكذلك معلومات عن تنفيذ مدونات قطرية للممارسات تستند إلى مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن تغذية الحيوانات.

وكثرة من تعليقاتنا ستكون تكراراً لملاحظاتنا التي أبديناها في رسالتنا 11 (05) إلى أمانة الدستور الغذائي بشأن CL 2004/33-CAC. إلا أننا قد أخذنا أيضاً في الاعتبار التوصيات التي يتضمنها تقرير اجتماع خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية "أثر علف الحيوان على سلامة الأغذية" الذي عُقد في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة في روما في الفترة من 8 إلى 12 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

**1 – تعليق عام على دور الدستور الغذائي بشأن وضع مواصفات عالمية لسلامة العلف**

نحن نعتقد أن زيادة إعداد مواصفات عالمية لسلامة العلف تتسق تماماً مع مهمة الدستور الغذائي المتمثلة في كفالة إمدادات مأمونة للمستهلكين بالأغذية ذات المصدر الحيواني مع تشجيع التجارة الدولية في مكونات العلف. وقد بيّنت بشكل واضح الحوادث المتكررة لتلوث الأغذية المرتبط بسلامة العلف، وكذلك عمل فريق مهام الدستور الغذائي الحكومي الدولي المخصص السابق المعني بتغذية الحيوانات، حقيقة أن وجود مواصفات لسلامة العلف ينبغي أن يُعتبر جزءاً أساسياً ومكمّلاً لإمدادات مأمونة من منتجات غذائية حيوانية المصدر.

والتجارة الدولية في مواد العلف هي أكبر تجارة عالمية في سلع العلف والسلع الغذائية حسب الحجم. ويستورد الاتحاد الأوروبي وحده أكثر من 50 مليون طن من مواد العلف سنوياً نتيجة لما لديه من عجز ضخم في البروتينات النباتية (حوالي 80 في المائة). ومن ثم فإن وجود مواصفات عالمية لسلامة العلف هو شرط مسبق أساسي للتنمية المستدامة للتجارة الدولية في مواد العلف.

وقد لاحظنا، من خلال تجربتنا مع هيكل العمل الحالي لهيئة الدستور الغذائي ولجانها الفرعية، أن اللجان الدائمة الرئيسية، المكلّفة بمهمة وضع مواصفات لسلامة العلف (أي اللجنة المعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية والملوثات، واللجنة المعنية بنظافة الأغذية، واللجنة المعنية بمخلفات العقاقير البيطرية في الأغذية) غير مجهّزة بشكل جيد بما يمكّنها من أن تتناول ما ينشأ من قضايا تتعلق بسلامة العلف بشكل متسق. وقد يكون السبب في ذلك، في رأينا، هو الافتقار إلى الخبرة التنظيمية في مجال العلف على مستوى الرئاسة وعلى مستوى الوفود القطرية، المكونة بشكل أساسي من مسؤولين تنظيميين في مجال الأغذية ليست لديهم خبرة، أو لديهم خبرة محدودة، في أساليب إنتاج العلف.

ونحن نقر فعلاً بأن فريق مهام الدستور الغذائي الحكومي الدولي المخصص المعني بتغذية الحيوانات جَمَعْ أفضل الخبرات التنظيمية في مجال التغذية المتوافرة على المستوى العالمي بغرض وضع مدونة ممارسات الدستور الغذائي

بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، ولكن يُخشى من احتمال ضياع هذه الخبرة من الهيئة ما لم تكن الوفود القطرية مستعدة لاستيعابها بشكل منظم داخل الوفود.

ونظراً إلى التداخل الوثيق بين إنتاج الأغذية وإنتاج العلف، حيث يوفر العلف الحيواني سوقاً رئيسية للمنتجات الغذائية المشتركة، يجدر بالدستور الغذائي أن يأخذ في الاعتبار تأثير أنشطة وضع المواصفات الغذائية على الإمدادات الغذائية المأمونة. وإلا فقد توضع مواصفات سلامة الأغذية على حساب سلامة العلف، مما يهدد في نهاية المطاف سلامة إمدادات المواد الغذائية الحيوانية المصدر.

ونحن نرى أن اجتماع فريق خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في روما في أكتوبر/تشرين الأول 2007 قد وفّر توجيهاً قيّماً لمنظمي العلف والأغذية لإعطاء أولوية للعمل المتعلق بمواءمة مواصفات سلامة العلف على المستوى الدولي.

ونود في الفقرات التالية أن نُبرز مجالات الاهتمام الخاصة بصناعة العلف الأوروبية في أعقاب استعراض تقرير منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

**2 – مجالات العمل المستقبلي للدستور الغذائي بشأن تغذية الحيوانات**

استناداً إلى تعليقاتنا العامة وملاحظاتنا بشأن إجراءات وأولويات العمل الحالي على مستوى الدستور الغذائي، ومع مراعاة الاستنتاجات الأساسية وتحديد المجالات الهامة للعمل المستقبلي بشأن علف الحيوان بالنسبة لسلامة الأغذية، نحن نرحب بقوة لهذا السبب باستمرار أنشطة وضع المواصفات من قِبَل الدستور الغذائي في المجالات التالية المتعلقة بسلامة العلف:

- إعداد توجيه بشأن منهجية تقدير مخاطر سلامة العلف

يرى الاتحاد الأوروبي لصنّاع العلف أن عدم وجود نهج منسّق بشأن تقدير مخاطر مكونات العلف هو أحد العوامل الأساسية لمواجهة القائمين على تشغيل صناعة العلف نُهجاً شديدة التباين في مجال إدارة المخاطر وأهدافاً شديدة التباين في مجال سلامة العلف بشأن الرقابة على أخطار العلف وإدارتها. ولذا يؤيد الاتحاد تماماً إعداد مبادئ عامة وخطوط توجيهية في هذا المجال على النحو الذي دعا إليه فريق خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية.

- إعداد توجيه بشأن أدوات لإدارة المخاطر تتناسب مع المخاطر توخياً لسلامة العلف

يرى الاتحاد أن كثرة من أدوات إدارة المخاطر التي يستخدمها حالياً منظمو العلف غير متناسبة أو غير ملائمة للحد من المخاطر المتعلقة بسلامة الأغذية وذلك نتيجة للافتقار إلى معرفة بشأن معدلات انتقال ملوثات معينة من العلف إلى الأغذية. ولذا فنحن نؤيد بقوة توصية فريق خبراء منظمة الأغذية والزراعة الداعية إلى وضع مواصفات دولية للمواد غير المستحسنة استناداً إلى نهج نسبة الاعتماد على الواردات الذي يجب إعداده

استناداً إلى نهج الأنواع. وينبغي أن يتضمن هذا العمل استعراض مدونة الدستور الغذائي بشأن التدابير الموجهة إلى المصدر للحد من التلوث في الأغذية بالمواد الكيميائية (CAC/RCP 49-2001) لكي يشمل التوصيات المتعلقة بالعلف بما في ذلك معايير وأساليب إزالة التلوث الفعالة.

- إعداد أساليب تحليل سريعة واقتصادية لفحص العلف ومكونات العلف

يرى خبراء الاتحاد أن هذا المجال هو إحدى أعلى الأولويات لفريق مهام جديد للدستور الغذائي يمكن أن يساعد لجنة الدستور الغذائي المعنية بأساليب التحليل والمعاينة في تحديد أساليب التحليل الفعالة القادرة على اكتشاف المواد غير المستحسنة في مصفوفات العلف المعقّدة التي أثبتت غالبية أساليب اختبار الأغذية المستخدمة حالياً أنها عديمة القيمة أو ذات قيمة محدودة فقط. وقد لاحظنا في هذا السياق باهتمام مهمة الجماعة الأوروبية (بشأن CEN TC327) المتمثلة في وضع أساليب لتحليل مواد العلف. ونحن نعتقد أن وجود أساليب اختبار سريعة وقوية ويمكن الاعتماد عليها ويمكن إعادة إنتاجها هو سبيل أساسي للتغلب على المشاكل التجارية الحالية فيما يتعلق بمواد العلف التي كثيراً ما تنجم عن شدة درجة تباين التحليل الذي تجريه مختبرات الرقابة الرسمية، وشدة عدم القدرة على الاعتماد عليه، وشدة عدم دقته.

- توسيع نطاق النظام العالمي لتبادل المعلومات بحيث يشمل حوادث سلامة العلف الناشئة وفقاً للخطوط التوجيهية القائمة للدستور الغذائي الخاصة بتبادل المعلومات في حالات طوارئ الرقابة على الأغذية.

يرحب الاتحاد ترحيباً شديداً باتباع نهج كامل على مستوى الدستور الغذائي بشأن الإخطار وتبادل المعلومات فيما يتعلق بالمخاطر الناشئة لسلامة العلف. ونحن نعتقد أن هذا سيمثّل أداة حاسمة الأهمية للحد من وقت الاستجابة من قَبَل منظمي العلف ومشغليه على حد سواء في حالة نشوء تلك المخاطر مما يحد بفعالية من تعرّض حيوانات المزرعة وتعرّض المستهلك النهائي لمخاطر سلامة الأغذية التي يحملها العلف. ولقد كانت تجربة الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بنظام الإخطار RASFF الخاص بالاتحاد الأوروبي الذي يتضمن قائمة بمخاطر سلامة العلف كل على حدة مشجعة للغاية، بعد مواجهة بعض الصعوبات الأولية في البداية، وذلك لأن هذه المعلومات توفر مقياساً مرجعياً مفيداً للصناعة لتركيز جهودها على زيادة تحسين إدارتها لنظافة العلف في حوادث سلامة العلف المتكررة.

ونحن ندرك تماماً الحاجة المستمرة إلى التعاون الوثيق بين الدستور الغذائي والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات في المجالات التي قد ترتبط فيها سلامة العلف بشكل مباشر أو غير مباشر بقضايا صحة الحيوان والأوبئة التي تحملها الأغذية وسلامة البيئة. ونود أن نشجّع بقوة الدستور الغذائي على القيام بدور استباقي لتيسير هذا التعاون حيثما كان مناسباً مثلما تبيّن مؤخراً فيما يتعلق بمسألة استخدام المواد المضادة للميكروبات في إنتاج الحيوانات الغذائية مثلما أثبت مؤخراً فريق مهام الدستور الغذائي المعني بمقاومة مضادات الميكروبات.

**3 – تجربة الاتحاد في تنفيذ مدونة الدستور الغذائي للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات**

استجابة لأزمة مرض جنون البقر، بدأ الاتحاد في العمل عام 1998 على إعداد خطوط توجيهية أوروبية متسقة لوضع مدونات حظرية من أجل صناع العلف المركب والمخاليط المعدة سلفاً. وفي أعقاب أزمة الديوكسينات، أدخل الاتحاد مبادئ نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة ضمن خطوطه التوجيهية في عام 2001. وقد قدم الاتحاد، باعتباره مراقباً نشطاً في فريق المهام الأول للدستور الغذائي المعني بعلف الحيوان، خبرته الفنية للفريق ولعملية إعداد مدونة الدستور الغذائي للممارسات التي اعتُمدت في عام 2004. وفي العام نفسه، انتقل الاتحاد من اتباع نهج وضع خطوط توجيهية إلى وضع مدونة أوروبية للممارسات، والمدونة الأوروبية لصناع العلف، وهذه المدونة الأخيرة تقر توصيات الدستور الغذائي وقُدمت إلى الهيئة الأوروبية في عام 2005 لكي تجري تقييما لها. وفي أعقاب اعتماد اللائحة الجديدة للاتحاد الأوروبي بشأن نظافة العلف، التي تشجع القائمين على صناعة العلف على إعداد أدلة أوروبية، استعرضت الهيئة الأوروبية والدول الأعضاء بنجاح المدونة الأوروبية لصنّاع العلف التي نُشرت في مارس/آذار 2007 بوصفها دليلا للجماعة الأوروبية بشأن الممارسات الجيدة لقطاع تصنيع العلف المركب والمخاليط المعدة سلفاً في الاتحاد الأوروبي من أجل الحيوانات المنتجة للأغذية، وهو الدليل الأوروبي لصنّاع العلف.

ولقد كانت استجابة أعضاء الاتحاد إيجابية للغاية، بحيث تم اعتماد 18 مدونة قطرية (قارن القائمة المرفقة) ويجري إعداد مزيد من المدونات تغطي زهاء 90 في المائة من الإنتاج التجاري للعلف المركب وللمخاليط المعدة سلفاً في بلدان الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 وفي البلدان المرشحة للانضمام إليه.

وقد أنشأ الاتحاد لجنة معنية بالمدونة الأوروبية لصنّاع العلف، ترصد إعداد المدونات القطرية وتستعرض بانتظام محتوى المدونة. وقد قدم الاتحاد حالياً فصلا جديداً عن إنتاج العلف المعالج طبياً إلى الهيئة الأوروبية لكي تجري تقييما له إثر طلبه إدخال مزيد من التحسين.

وعلاوة على ذلك عقد الاتحاد أكثر من 12 دورة تدريبية عن نظافة العلف وذات صلة بالمدونة الأوروبية لصناع العلف، أساساً في الدول الأعضاء حديثاً في الاتحاد الأوروبي، وكذلك في تركيا وكرواتيا، ومن أجل مفتشي العلف في الاتحاد الأوروبي العاملين في مكتب شؤون الأغذية والشؤون البيطرية، وذلك بمساعدة من الاتحاد الأوروبي والسلطات القطرية فضلاً عن منظمة الأغذية والزراعة التي عرضت مدونة الدستور الغذائي للممارسات في بعض هذه اللقاءات. وقد أدمج كثيرون من أعضاء الرابطات القطرية نشاطاً تدريبياً في مجال نظافة العلف وضمان سلامته ضمن برنامج عملهم السنوي.

وساهم الاتحاد أيضاً بهمة في الدليل المشترك لمنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لصناعة العلف بشأن التغذية الجيدة للحيوانات (سينشر قريباً)، الذي يدمج مدونة الدستور الغذائي مع معلومات عملية إضافية من أجل القائمين على تشغيل صناعة العلف ومن أجل رابطات صناعة العلف. وشارك خبراء الاتحاد في حلقات عمل تدريبية لاحقة عقدت في بلدان نامية وكانت مفتوحة أمام القائمين على تشغيل صناعة العلف والمسؤولين عن التنظيم في مجال العلف.

## قائمة الأدلة القطرية للممارسات الجيدة المستندة إلى المدونة الأوروبية لصنّاع العلف

- **البرتغال (IACA):** Guia de Boas Práticas para os Industriais de Pré-Misturas e de alimentos compostos para animais destinados à produção de géneros alimentícios
- **هولندا (Productschap Diervoeder):** GMP+-certificatieschema diervoedersector 2006 – Productie: & (EN)bewerking diervoeders voor lanbouwhuisdieren – GMP+ standaard B1 (EN)
- **بلجيكا (OVOCOM):** Code GMP général pour le secteur de l'alimentation animale (NL)
- **لكسمبرغ (OVOCOM):** Code GMP général pour le secteur de l'alimentation animale
- **إيطاليا (ASSALZOO ):** Codex-Assalzoo di buone pratiche per la produzione e la commercializzazione di alimenti composti per animali da reddito
- **فرنسا (SNIA/SYNCOPAC) :** Guide de Bonnes Pratiques de la Fabrication des Aliments Composés pour Animaux (يرجى الاتصال بـ SNIA للحصول على مزيد من المعلومات)
- **ألمانيا (QS):** QS Leitfaden für die Futtermittelwirtschaft
- **المملكة المتحدة (AIC):** (UFAS) - Code of Practice for the Manufacture of Universal Feed Assurance Scheme Safe Compound Animal Feedingstuffs
- **إسبانيا (CESFAC):** Alimentacion Animal Certificada
- **الجمهورية التشيكية (CMSO ZZN):** Code of good manufacturing and hygiene practice for the manufacturers of premixtures and compound feedingstuffs containing premixtures or complementary feedingstuffs for farm animal nutrition (يرجى الاتصال بـ CMSO-ZZN للحصول على مزيد من المعلومات)
- **الدانمرك (DAKOFO):** تُرجمت المدونة الأوروبية لصنّاع العلف إلى اللغة القطرية وستستخدم كمدونة مرجعية لأعضاء المنظمة (يرجى الاتصال بـ DAKOFO للحصول على مزيد من المعلومات)
- **آيرلندا :** Irish Feed Assurance Scheme - Code of Practice for the Manufacture of Safe Compound Animal Feedingstuffs
- **النمسا (VFÖ):** Austrian Feed Manufacturers Code (يرجى الاتصال بـ VFÖ للحصول على مزيد من المعلومات)
- **سلوفينيا (GZS) :** Slovenian Feed Manufacturers Code (يرجى الاتصال بـ GZS للحصول على مزيد من المعلومات)
- **بولندا (IZBA Gospodarcza):** تُرجمت المدونة الأوروبية لصنّاع العلف إلى اللغة القطرية وستستخدم كمدونة مرجعية لأعضاء المنظمة (يرجى الاتصال بـ IZBA للحصول على مزيد من المعلومات)

- **سلوفاكيا (AFPWTC):** Slovak Feed Manufacturers Code (**يرجى الاتصال بـ** AFPWTC **للحصول على مزيد من المعلومات**)
- **فنلندا (FFDIF):** Finish Feed Manufacturers Code **(يرجى الاتصال بـ** FFDIF **للحصول على مزيد من المعلومات)**
- **سويسرا (VSF):** SFPS Schweizerischer Futtermittel Produktions-Standard (Leitlinien für eine gute Verfahrenspraxis für die Herstellung von Futtermitteln) (يرجى الاتصال بـ **VSF** للحصول على مزيد من المعلومات)

**الاتحاد الدولي لصحة الحيوان**

يقدر الاتحاد الدولي لصحة الحيوان الفرصة التي أتيحت له للرد على طلب هيئة الدستور الغذائي في الرسالة الدورية CAC-2007/19 تعليقات على اقتراحات العمل المستقبلي بشأن تغذية الحيوانات.

وتمثل مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات، التي اعتُمدت في عام 2004 بعد خمس سنوات من المداولات المضنية من قَبَل فريق المهام الحكومي الدولي المخصص، إنجازاً تاريخياً. فالمدونة تجسّد مبادئ سليمة ومستندة إلى العلم بشأن سلامة العلف يجب أن يتقيد بها جميع الجهات المعنية الضالعة في إنتاج الحيوانات المنتجة للأغذية، وتتسق مع ولاية الدستور الغذائي المتمثلة في حماية الصحة العامة للمستهلكين وضمان وجود ممارسات عادلة في تجارة الأغذية.

ويوصي الاتحاد هيئة الدستور الغذائي بأن ترجئ النظر في اقتراحات العمل المستقبلي بشأن تغذية الحيوانات وذلك للأسباب التالية:

1 – أولاً وقبل كل شيء، من السابق لأوانه النظر في اقتراحات من هذا القبيل لأن عملية تنفيذ المدونة الجديدة بدأت الآن تواً. ويقوم الاتحاد الدولي لصناعة العلف بالتضافر مع منظمة الأغذية والزراعة في الربيع الحالي بوضع اللمسات الأخيرة في أول وثيقة ملموسة لمساعدة الدول الأعضاء في الدستور الغذائي في تنفيذ المدونة الجديدة على نطاق العالم. وعلاوة على ذلك يتعاون ذلك الاتحاد ومنظمة الأغذية والزراعة في مبادرات في مجال الإعلام والتثقيف في البلدان الأجنبية لتعريف حكومات شتى في العالم وقطاعات العلف وتغذية الحيوان المتضررة بخصوص المدونة وبخصوص توصياتها. ويلزم وقت كاف لتمكين البلدان الأعضاء من إعداد مدونة وافية لسلامة العلف بعد إتاحة الفرصة لهذه الجهود الإعلامية والتثقيفية لتؤتي ثمارها. ونحن نرى أن من السابق لأوانه إعداد اختصاصات إضافية فيما يتعلق بهذه المدونة إلى أن تُنفذ ويتسنى إجراء تقييم أكثر تعمقاً لأي أوجه قصور فيها، إن وجدت.

2 – ونحن نعتقد أنه ليس من المناسب للدستور الغذائي أن ينفق الموارد المالية الشحيحة الموجودة لدى البلدان الأعضاء على أنشطة إضافية تتعلق بتغذية الحيوانات، لا سيما قبل إتاحة الفرصة لتنفيذ المدونة الجديدة وإثمارها في طائفة تمثيلية من البلدان. وهذا صحيح بالذات بالنظر إلى وجود أنشطة أخرى للدستور الغذائي جارية فعلاً وتحتاج إلى تمويل.

3 – ولقد أجرى الاتحاد الدولي لصحة الحيوان تقييما دقيقاً لـ "تقرير اجتماع خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية المعني بأثر علف الحيوان على سلامة الأغذية" النهائي الصادر في يناير/كانون الثاني 2008، ويرى أن توصياته تؤيد الموقف الذي مفاده أن إعادة إنشاء فريق مهام معني بتغذية الحيوانات غير ضروري في الوقت الحاضر. بل إن التوصية الأولى لفريق الخبراء هي "الترويج للمدونة القائمة للممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات من أجل الإقلال إلى أدنى حد من المخاطر"، وهو ما يمثل على وجه الدقة هدف دليل الامتثال الصادر عن الاتحاد الدولي لصناعة العلف ومنظمة الأغذية والزراعة معاً وكذلك هدف مبادراتهما في مجال التثقيف والإعلام المشار إليها سابقاً. أما أغلبية التوصيات الأخرى الواردة في تقرير فريق خبراء منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية فهي

خارجة عن نطاق الدستور الغذائي. ولكن حتى التوصيات القليلة التي تحيل إلى الدستور الغذائي – من قبيل إعداد مدونة ممارسات لتبادل المعلومات أثناء الحوادث المتعلقة بسلامة العلف – من الأنسب أن تكون من مهام منظمة الأغذية والزراعة لأنها تتناول توقيت الإبلاغ عن الحوادث إلى السلطة الحكومية القطرية المختصة من قِبَل الكيانات المتضررة العاملة في مجال العلف وتغذية الحيوانات في بلدانها.

4 – ويرى الاتحاد الدولي لصحة الحيوان أن الدستور الغذائي ينبغي أن يجري تقييماً كاملاً للعمل المتداخل الذي تقوم به لجان وفرق مهام الدستور الغذائي الأخرى التي قد يكون لها انطباق أو أهمية بالنسبة لسلامة علف الحيوان قبل الإذن باختصاصات جديدة بشأن تغذية الحيوانات.

5 – تتناول بالفعل لجان دائمة أخرى تابعة للدستور الغذائي الاقتراحات المتوقعة أو وثائق المشروعات التي قد تتقدم بها بلدان أخرى – بشأن مسائل من قبيل الكائنات الحية المحورة وراثيا، ومحفزات النمو المضادة للميكروبات المنخفضة المستوى وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالعلف.

ويود الاتحاد أيضا أن يغتنم هذه الفرصة ليكرر الإعراب عن موقفه الذي أبداه سابقاً بشأن الاقتراحات التي نتوقع أن تظهر على السطح من جانب بلدان أخرى استجابة لـ CL 2007/19-CAC:

- إعداد قائمة سلبية بمكونات العلف غير المقبول استخدامها في تغذية الحيوانات في إطار الدستور الغذائي: إن تعهّد قائمتين إحداهما إيجابية والأخرى سلبية يتطلب وجود موارد لا تتوافر عموما للجان الدستور الغذائي. ووجود قوائم أمر غير مناسب بالذات داخل لجان الدستور الغذائي وفرق المهام التي تكون مدتها محدودة. ويجب أيضاً أن يكون متاحاً أمام لجان الدستور الغذائي، لكي تتقيد بعملية تستند إلى العلم، سبيل للوصول إلى أجهزة موثوقة مناسبة من أجل تحليل المخاطر. وبناء على ذلك،ينبغي عدم وضع قوائم في إطار الدستور الغذائي إلا بعد: (1) أن يتسنى وضع مجموعة واضحة من معايير التقييم، على أساس أن هذه المعايير ستخضع للتنقيح حسب ما تمليه أوجه التقدم العلمي والتقني؛ (ب) أن تبيَّن عملية واضحة وشفافة لإجراء تقييم للمخاطر أو تقدير للمخاطر؛ (3) أن يحدد جهاز خبراء لديه خبرة فنية ملائمة ولديه موضوعية لإجراء تقييمات من هذاالقبيل تستند إلى علم سليم؛ (4) أن تُنشأ عملية آنية لتعديل القوائم (أي إضافة مواد إلى القائمتين الإيجابية والسلبية، أو إزالة مواد منهما) من أجل الاستجابة بسرعة للمعلومات العلمية.

- إعداد قواعد مفصلة لنظم الإنذار السريع في مجال الأعلاف: إن إعداد نظم للإنذار السريع هو أمر خارج عن نطاق الدستور الغذائي. وينبغي أن تستمر معالجة هذا الموضوع عن طريق ترتيبات بين كل بلد وآخر من خلال نظم متفق عليها لإصدار الشهادات وللفحص.

- قوائم المواد غير المستحسنة، من قبيل المعادن الثقيلة والسمية، والميكوتوكسينات، والديوكسين، والبفيلينات المتعددة الكلورات، وأنواع الديوكسين مثل مادة PCBs، والمبيدات المعمول بها التي تنقلها الحيوانات: أثناء مداولات فريق المهام الحكومي الدولي المخصص المعني بتغذية الحيوانات أحاطت أمانة الدستور الغذائي المندوبين علما بأن كثرة من المواد غير المستحسنة المقترحة تتناولها لجان أخرى تابعة للدستور الغذائي، وهذه

المواد من قبيل مخلفات مبيدات الآفات، والمواد المضافة إلى الأغذية، والملوثات. ونحن ما زلنا نؤيد السماح للجان الدستور الغذائي القائمة بإكمال عملها.

- تطبيق نظم تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة في معالجة العلف ومكونات العلف: لقد سبق للدستور الغذائي أن اتخذ موقفاً مفاده أن مبادئ تلك النظم هي أحد نُهج عديدة يمكن تطبيقها لإنتاج علف مأمون من أجل الحيوانات المنتجة للأغذية. وتنص مدونة الممارسات بشأن التغذية الجيدة للحيوانات على استخدام ممارسات تصنيع جيدة، وعلى استخدام مبادئ نظم تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة "حيثما يمكن أن تنطبق" للسيطرة "إلى المدى الذي يكون من المعقول أن يتسنى تحقيقه" على المخاطر التي تؤثر على سلامة الأغذية ذات المصدر الحيواني. [التشديد مضاف.] ولا تُدرج أي لجنة أخرى دائمة تابعة، أو فريق مهام تابع، لهيئة الدستور الغذائي ملحقاً بشأن نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة؛ وتشير تلك الأجهزة بدلا من ذلك إلى المبادئ العامة لنظافة الأغذية. ومن ثم فإننا نعتقد أن ملحق نظام تحليل مصادر الخطر ونقاط الرقابة الحرجة ليس ضروريا ولا يتسق مع ممارسات الدستور الغذائي.

شكراً لكم للنظر في آراء الاتحاد المعارضة لاستئناف العمل داخل إطار الدستور الغذائي بشأن ممارسات التغذية الجيدة للحيوانات في هذا الوقت.

**<u>الاتحاد الدولي لصناعة العلف</u>**

في حالة ما إذا قررت هيئة الدستور الغذائي إنشاء فريق مهام جديد معني بتغذية الحيوانات، سيوصي الاتحاد الدولي لصناعة العلف الهيئة بأن تدرج ضمن اختصاصات فريق المهام النقطتين التاليتين:

(1) إعداد ومواءمة منهجية مقبولة دولياً لتقدير المخاطر على سلامة العلف:

التبرير – إن منهجية الدستور الغذائي المتفق عليها حالياً لتقدير المخاطر على سلامة الأغذية لا تكفي لمعالجة مسائل سلامة العلف المتعلقة بسلامة الأغذية كما هي محددة في تقرير منظمة الأغذية والزراعة الصادر في فبراير/شباط 2008. ويواجه أعضاء الاتحاد حاليا حقيقة أن المنهجيات القطرية المختلفة لتقدير سلامة الأغذية التي يطبقها أعضاء الدستور الغذائي تُفضي إلى نتائج بالغة الاختلاف لتقدير المخاطر وتؤدي بالتالي إلى اتخاذ قرارات متعارضة لإدارة المخاطر. وهذه الاختلافات تعيق التجارة الدولية في مواد العلف دون أن تتحقق أي فائدة مرتبطة بذلك بالنسبة لسلامة المستهلك. وهذا العمل ينطوي على الرد على السؤال المتمثل فيما إذا كانت السلطات والأجهزة التنظيمية الدولية الحالية كافية للعناية بتقدير مخاطر سلامة العلف (من قبيل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، وما إليها) أم أن ثمة حاجة إلى قدرة جديدة في مجال تقدير المخاطر؟

2 – العمل بشأن تحقيق الاتساق بين أدوات إدارة المخاطر

التبرير – يجابه صنّاع العلف ومربو الماشية متطلبات قطرية شديدة الاختلاف بشأن أدوات إدارة المخاطر، مما يعيق بدوره التجارة العالمية في مواد العلف. ولذا ينبغي أن يُطلب إلى فريق المهام المعني بعلف الحيوان أن يعد قائمة بجميع الخيارات المتاحة بشأن أدوات إدارة المخاطر وأن يضع اقتراحات لتدابير إدارة المخاطر تتناسب مع المخاطر.

ويحيط الاتحاد الدولي للأعلاف الحيوانية هيئة الدستور الغذائي علماً بأنه بدأ العمل على إنشاء قائمة دولية بمكونات العلف المتجر بها عالميا الخاضعة لمسؤوليته.